سلسلة

﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾



هَل جَماعَةُ الدَّوْلَةِ هِيَ الطَّائِفَةُ المَنصُورَةُ؟

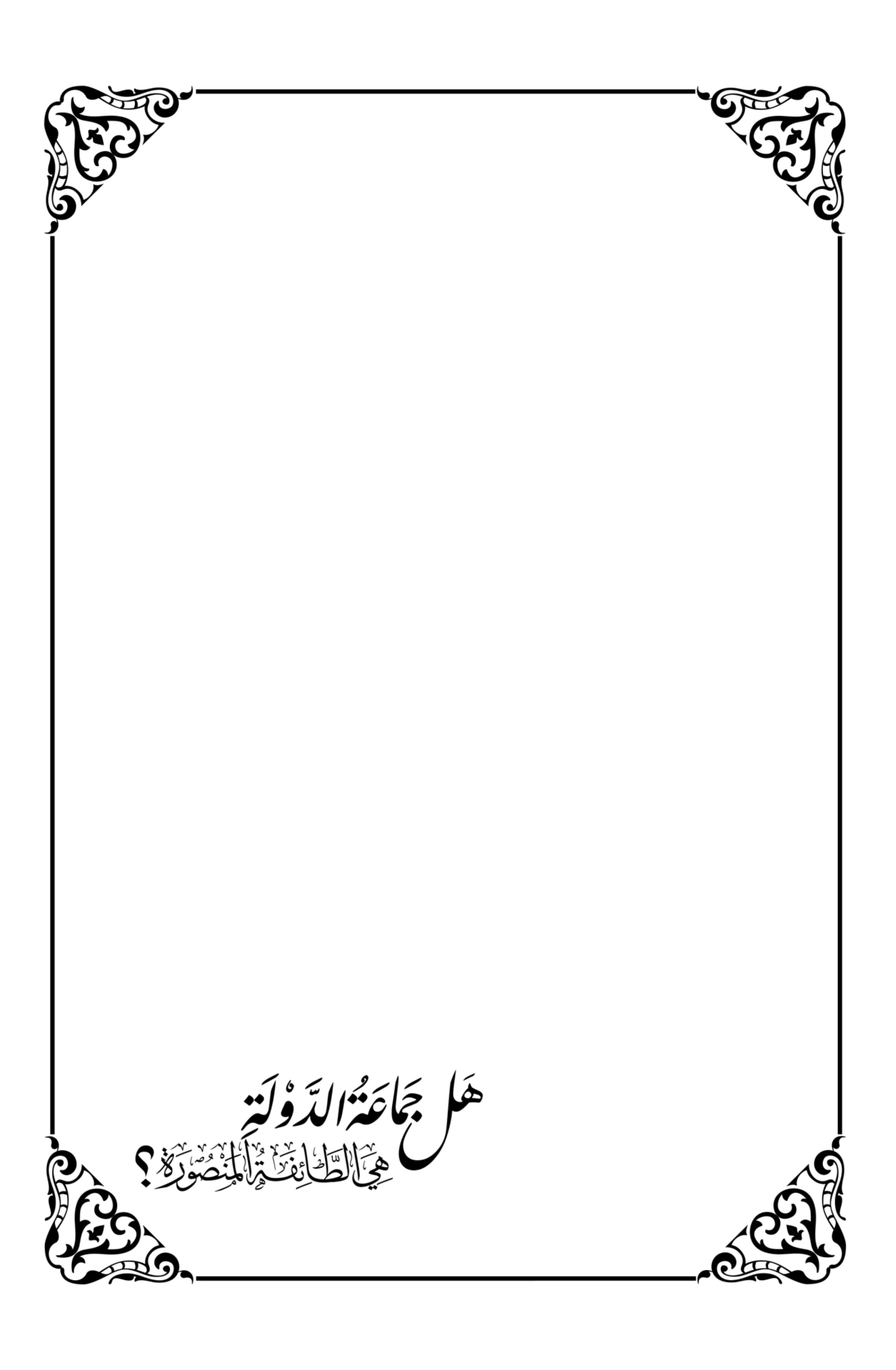
لِفَضِيلَةِ الشَّيخِ المُجاهِدِ

أبي عيسى المصري

حفظه الله

التُراثُ العِلمي

مؤسسة التراث العلمي


هَل جَماعَةُ الدَّوْلَةِ
هِيَ الطَّائِفَةُ المَنْصُورَةُ؟

الطبعة الأولى

رجب 1442هـ (فبراير/شُباط 2021م)





مؤسسة التراث العلمي




سلسلة



هل جماعة الدولة هي الطائفة المنصورة؟

لفضيلة الشيخ المجاهد

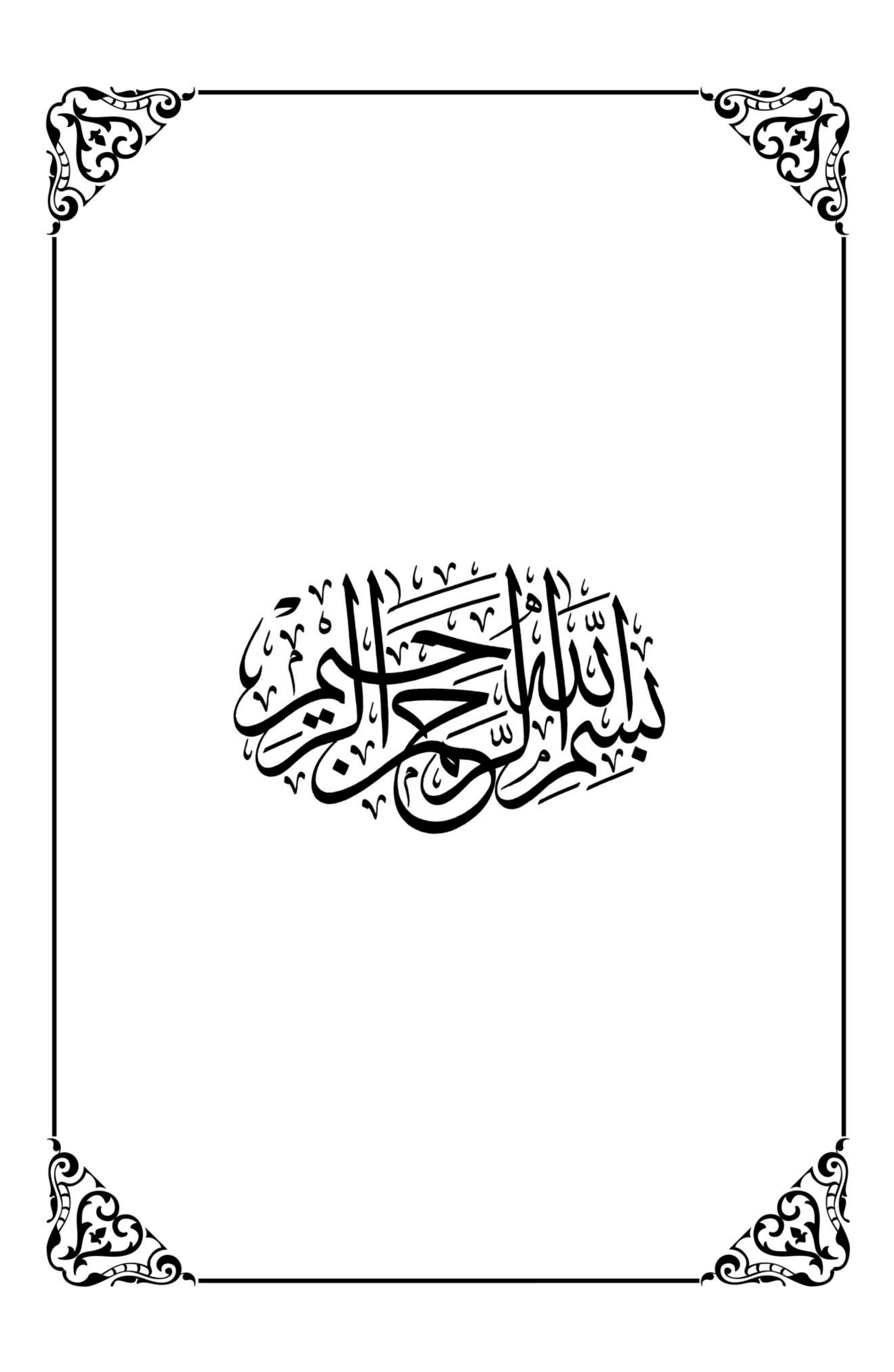
أبي عيسى المصري

حفظه الله






مؤسسة التراث العلمي


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدِّمة

الحمد لله تعالىٰ الذي قال: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: 181]، والصلاة والسلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد الذي قال: «**وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَىٰ أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ**»[(1)]، صلىٰ الله عليهِ وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أَمَّا بَعدُ:

فإنَّ من المفاهيم التي شُوِّهَت في سلطان «إبراهيم بن عوَّاد» ويجب أن تصحَّحَ مفهوم «**الطائفة المنصورة**».

إن الابتعاد عن المَعين الصافي «الوحيين»، واغتراف الأفكار من غيرهما، أو الاقتصار علىٰ المتشابهات وإهمال المحْكَمات، أو الاقتصار علىٰ بعض النصوص وترك ما سواها، أو أخذ النصوص من غير النظر في فهوم السلف الصالح، أو لَيِّ

---

(1) أخرجه أبو داود في «سننه» (4/ 157) برقم: (4252) (واللفظ له)، وابن ماجه في «سننه» (5/ 97) برقم: (3952)، والدارمي في «مسنده» (1/ 291) برقم: (215)، وأحمد في «مسنده» (10/ 5268) برقم: (22828)، من حديث ثَوْبَان ﷺ.

أعناق النصوص من أجل أن توافق واقعنا الأعوج، أو توجيه النصوص توجيهًا سياسيًّا، كل هذه وغيرها من الأسباب تؤدي حتمًا إلىٰ وقوع الخلط في كثير من المفاهيم الشرعية، بل تؤدي إلىٰ مغالطات عقلية واضحة، بل قد تؤدي إلىٰ أن يُلغي الإنسان حسه؛ فيقول ما يخالف ما يراه ويسمعه.

وأهل الباطل في كل زمان ومكان يدَّعون الحق، ويزعمون أنهم به أحق، ويُلَبِّسون علىٰ الناس، ويقدمون باطلهم في ثوب الطاعة والاتباع والصلاح.

قال الشيخ «أبو عبد الله المهاجر» ﷺ: «وصاحب «الهوىٰ» لا بد له من قشرة رقيقة من «الحق» يتكئ عليها، ويستند إليها، ويصبغ بها هواه بصبغة «الشرع» و«الاتباع»، والشرع والاتباع بريئان منه ومن هواه، غير أنه التلبيس والتدليس والتمويه بضاعة أهل «الهوىٰ»، ورَحِمُهم في كل زمان ومكان، وبغير ذلك يُفتضح القوم علانية، ويُناديٰ عليهم، وتبور سلعتهم، ولا يجدوا لهم سوقًا.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة يوم قال: «وَلَا يُنْفَقُ الْبَاطِلِ فِي الْوُجُودِ إِلَّا بِشَوْبِ مِنْ الْحَقِّ»[2] [...] وهذا كله يوضح بأن ما يصول به صاحب «الهوىٰ» ويجول ليس غير الشبهات المزخرفة، والظنون الفاسدة، وزبالة الاستحسانات،

(2) «مجموع الفتاوىٰ» لابن تَيْمِيَّة (35/ 190).

والآراء المعارضة لشرع رب الأرض والسماء، وإن تسربلت سربال التحقيق والاتباع»[3]ا. هـ.

قلتُ: لذا كان لزامًا علىٰ كل من كان عنده شهادة أن يجهر بها، وعلىٰ كل من كان عنده علم أن يُبَيِّنه؛ إبطالًا لمزاعم الزاعمين، وردًّا لشبهات الزائغين، وفضحًا لأهل الفساد، ودفعًا لافتراء أهل الباطل والعناد، وليعرف المجاهدون والمسلمون والدنيا كلها الأولياء مِنَ الأدعياء، ولتقوم الحجة علىٰ المسيء فيرجع عن إساءتِهِ ويتوب ويصلح إن كان يريد وجه الله والدار الآخرة، وليعرفَ حقيقته من اغتر به.

أيها القارئ الكريم، لا تعجل عليَّ، واقرأ كلامي بعين الإنصاف، ولا تكن متعصبًا لحزبك وأمرائك؛ فهذا خيرٌ لك في دينك ومعاشك وعاقبة أمرك -إن شاء الله-.

وأكرر ما قُلتُه من قَبْل: إنِّي ليس بيني وبين جماعة «الدولة» خصومة شخصية، وقد كان الهوىٰ يقتضي أن أبرر كل ما تفعله جماعتي، وأجعلهم خير جماعة علىٰ وجه الأرض، ولكنه التجرد للحق الذي يُحَتِّم علينا أن نشهد بالقسط ولو كان علىٰ أنفسنا أو الوالدين والأقربين.

---

(3) «أعلام السُّنَّة المنشورة في صفة الطائفة المنصورة» لأبي عبد الله المهاجر (عبد الرحمن العلي) (3/ 511، 513).

وأكرر: إني لا أَعُمُّ جميع جنود «الدولة» بحكمٍ واحد، وهذا قلته من قَبْل، وأقوله في هذه الصفحات أيضًا.

❋ ❋ ❋

هَلْ جَمَاعَةُ «الدَّوْلَةِ» هِيَ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةَ؟

اعلم أخي الكريم أن معرفة الفرقة الناجية والطائفة المنصورة وأهل السُّنَّة والجماعة أمر ليس بالعسير لمن تجرد لمعرفة الحق، ولم يقرأ النصوص بعين أمرائه ومتبوعيه، بل قرأها بعين السلف؛ فإنَّ صفات الطائفة المنصورة أو الفرقة الناجية معروفة في سنة النبي ﷺ لا يُشَوِّشُ عليها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، وَسُنَّته ﷺ معروفة؛ فإن ادعىٰ مُدَّعٍ أنه علىٰ السُّنَّة قلنا له: نحاكمك إلىٰ السُّنَّة، هات البينة؛ فإنَّ «**الْبَيِّنَةَ عَلَىٰ الْمُدَّعِي**»[4]، فإن أظهر لنا من كلامه ما يوافق السُّنَّة لم نعجل حتىٰ ننظر في واقعه؛ فإنَّ الإيمان قول وعمل، لا قول فحسب.

هذا، وكل طائفة تدَّعي أنها علىٰ الحق، وأنها أحق بوصف الهدىٰ والرشاد من غيرها، وأنها أقرب إلىٰ الله، بل أنها من أهل الجنة، حتىٰ اجترأ علىٰ هذا الزعم اليهود والنصارىٰ؛ قال الله تعالىٰ: ﴿**وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ**

---

(4) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْ يُعْطَىٰ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَىٰ رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ، وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَىٰ الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينَ عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ**». [أخرجه البيهقي في «سننه الكبير» (10/ 252) برقم: (21261). قال النَّوَوِي في «شرح مسلم» (12/ 3): «إسناده حسن أو صحيح»، وقال ابن حَجَر العَسْقلاني في «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (5/ 331): «هذه الزيادة: «**وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَىٰ الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينَ عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ**» ليست في «الصحيحين» وإسنادها حسن»].

أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (111) بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 111، 112].

فذكر ﷻ زعمهم، وطالبهم بالبرهان علىٰ قولهم، ثم ذكر المعيار الذي يتفاضل به الناس، وأنه ليس مجرد القول والتمني، بل هو الإيمان والعمل الصالح؛ ونحن لا بد أن نَزِن أنفسنا وجماعتنا والناس أجمعين بهذا الميزان الرباني: ميزان الإيمان والعمل الصالح.

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ؒ: «وَفَضَائِلُهُ ﷺ وَفَضَائِلُ أُمَّتِهِ كَثِيرَةٌ، وَمِنْ حِينِ بَعَثَهُ اللهُ جَعَلَهُ اللهُ الْفَارِقَ بَيْنَ أَوْلِيَائِهِ وَبَيْنَ أَعْدَائِهِ، فَلَا يَكُونُ وَلِيًّا لِلَّهِ إلَّا مَنْ آمَنَ بِهِ وَبِمَا جَاءَ بِهِ، وَاتَّبَعَهُ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَمَنْ ادَّعَىٰ مَحَبَّةَ اللهِ وَوِلَايَتَهُ وَهُوَ لَمْ يَتْبَعْهُ فَلَيْسَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ؛ بَلْ مَنْ خَالَفَهُ كَانَ مِنْ أَعْدَاءِ اللهِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿**قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ**﴾ [آل عمران: 31]، قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ؒ: ادَّعَىٰ قَوْمٌ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللهَ فَأَنْزَلَ اللهُ هَذِهِ الْآيَةَ مِحْنَةً لَهُمْ، وَقَدْ بَيَّنَ اللهُ فِيهَا أَنَّ مَنْ اتَّبَعَ الرَّسُولَ فَإِنَّ اللهَ يُحِبُّهُ، وَمَنْ ادَّعَىٰ مَحَبَّةَ اللهِ وَلَمْ يَتَّبِعْ الرَّسُولَ ﷺ فَلَيْسَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ يَظُنُّونَ فِي أَنْفُسِهِمْ أَوْ فِي غَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ وَلَا يَكُونُونَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ فَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ أَوْلِيَاءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿**قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ**﴾ [المائدة: 18] الْآيَةَ، وَقَالَ

تَعَالَىٰ: ﴿**وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ**﴾ [البقرة: 111] إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿**وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [البقرة: 112].

وَكَانَ مُشْرِكُو الْعَرَبِ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ أَهْلُ اللهِ لِسُكْنَاهُمْ مَكَّةَ، وَمُجَاوَرَتِهِمْ الْبَيْتَ، وَكَانُوا يَسْتَكْبِرُونَ بِهِ عَلَىٰ غَيْرِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿**قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ تَنْكِصُونَ**﴾ [المؤمنون: 66] ﴿**مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ**﴾ [المؤمنون: 67]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿**وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ**﴾ [الأنفال: 30] إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿**وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ**﴾ [الأنفال: 34] فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ لَيْسُوا أَوْلِيَاءَهُ وَلَا أَوْلِيَاءَ بَيْتِهِ، إِنَّمَا أَوْلِيَاؤُهُ الْمُتَّقُونَ.

وَثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: عَنْ عَمْرِو بْنِ العاص ﷺ قَالَ: سَمِعْت رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ جِهَارًا مِنْ غَيْرِ سِرٍّ: «**إِنَّ آلَ فُلَانٍ لَيْسُوا لِي بأولياء** -يَعْنِي: طَائِفَةً مِنْ أَقَارِبِهِ- **إِنَّمَا وَلِيِّي اللهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ**»[5]، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿**فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [التحريم: 4] الْآيَةَ. وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ مَنْ كَانَ صَالِحًا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ الْمُتَّقُونَ أَوْلِيَاءُ اللهِ. وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ

---

(5) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ -جِهَارًا غَيْرَ سِرٍّ- يَقُولُ: «**أَلَا إِنَّ آلَ أَبِي** -يَعْنِي فُلَانًا- **لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ**». [**مُتَّفَقٌ عليه**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (8/ 6) برقم: (5990)، ومسلم في «صحيحه» (1/ 136) برقم: (215) (واللفظ له)].

وَعَلِيٌّ، وَسَائِرُ أَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَكَانُوا أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةٍ، وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»[6]، وَمِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «**إِنَّ أَوْلِيَائِي الْمُتَّقُونَ أَيًّا كَانُوا وَحَيْثُ كَانُوا**».

كَمَا أَنَّ مِنْ الْكُفَّارِ مَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ وَلِيُّ اللهِ وَلَيْسَ وَلِيًّا لِلَّهِ؛ بَلْ عَدُوٌّ لَهُ، فَكَذَلِكَ من الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ يُقِرُّونَ فِي الظَّاهِرِ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إلَهَ إلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَأَنَّهُ مُرْسَلٌ إلَىٰ جَمِيعِ الْإِنْسِ؛ بَلْ إلَىٰ الثَّقَلَيْنِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَيَعْتَقِدُونَ فِي الْبَاطِنِ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ»[7]ا. هـ.

نعم أخي الكريم، ما من طائفة إلا وتدَّعي أنها وحدها أهل السُّنَّة والجماعة، وأنها الفرقة الناجية دون من سواها، وأنها الطائفة المنصورة، وإن أردت مثالًا فها هم مرجئة العصر: يزعمون أنهم أهل السُّنَّة والجماعة، وأنهم حملة منهج السلف، وأنهم أهل الحديث والأثر؛ قال الشاطبي رحمه الله: «فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ هُوَ الطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمُ، وَمَا سِوَاهُمَا مِنَ الْإِجْمَاعِ وَغَيْرِهِ فَنَاشِئٌ عَنْهُمَا، هَذَا هُوَ الْوَصْفُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ

---

(6) أخرجه النَّسائي في «الكبرىٰ» (10/ 264) برقم: (11444) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(7) «مجموع الفتاوىٰ» لابن تَيْمِيَّة (11/ 163 - 165).

ﷺ وَأَصْحَابُهُ، وَهُوَ مَعْنَىٰ مَا جَاءَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَىٰ مِنْ قَوْلِهِ: «**وَهِيَ الْجَمَاعَةُ**»(8)؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ فِي وَقْتِ الْإِخْبَارِ كَانُوا عَلَىٰ ذَلِكَ الْوَصْفِ، إِلَّا أَنَّ فِي لَفْظِ الْجَمَاعَةِ مَعْنًىٰ تَرَاهُ بَعْدُ -إِنْ شَاءَ اللهُ-.

ثُمَّ إِنَّ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ نَظَرًا لَابُدَّ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّ «كُلَّ» دَاخِلٍ تَحْتَ رَايَةِ الْإِسْلَامِ مِنْ سُنِّيٍّ أَوْ مُبْتَدِعٍ مُدَّعٍ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَالَ رُتْبَةَ النَّجَاةِ وَدَخَلَ فِي غِمَارِ تِلْكَ الْفِرْقَةِ، إِذْ لَا يَدَّعِي «خِلَافَ» ذَلِكَ إِلَّا مَنْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ، وَانْحَازَ إِلَىٰ فِئَةِ الْكُفْرِ، كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ، وَفِي مَعْنَاهُمْ مَنْ دَخَلَ بِظَاهِرِهِ وَهُوَ مُعْتَقِدٌ غَيْرَهُ كَالْمُنَافِقِينَ. وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْضَ لِنَفْسِهِ إِلَّا بِوَصْفِ الْإِسْلَامِ، وَقَاتَلَ سَائِرَ الْمِلَلِ عَلَىٰ هَذِهِ الْمِلَّةِ؛ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَرْضَىٰ لِنَفْسِهِ بِأَخَسِّ مَرَاتِبِهَا -وَهُوَ مُدَّعٍ أَحْسَنَهَا- وَهُوَ الْمُعَلِّمُ، فَلَوْ عَلِمَ الْمُبْتَدِعُ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ لَمْ يَبْقَ عَلَىٰ تِلْكَ الْحَالَةِ وَلَمْ يُصَاحِبْ أَهْلَهَا، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَتَّخِذَهَا دِينًا يَدِينُ بِهِ لِلَّهِ، وَهُوَ أَمْرٌ مَرْكُوزٌ فِي الْفِطْرَةِ لَا يُخَالِفُ فِيهِ عَاقِلٌ.

(8) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَىٰ إِحْدَىٰ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَىٰ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ**». [أخرجه ابن ماجه في «سننه» (5/ 130) برقم: (3993) (واللفظ له)، وأحمد في «مسنده» (7/ 3740) برقم: (17211)، والطبراني في «الكبير» (19/ 377) برقم: (885)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (7/ 88) برقم: (2497) و(7/ 90) برقم: (2500)].

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكُلُّ فِرْقَةٍ تُنَازِعُ صَاحِبَتَهَا فِي فِرْقَةِ النَّجَاةِ. أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الْمُبْتَدِعَ آخِذٌ أَبَدًا فِي تَحْسِينِ حَالَتَيْهِ شَرْعًا وَتَقْبِيحِ حَالَةِ غَيْرِهِ؟: فَالظَّاهِرُ يَدَّعِي أَنَّهُ الْمُتَّبِعُ لِلسُّنَّةِ، وَالْغَاشُّ يَدَّعِي أَنَّهُ الَّذِي فَهِمَ الشَّرِيعَةَ، وَصَاحِبُ نَفْيِ الصِّفَاتِ يَدَّعِي أَنَّهُ الْمُوَحِّدُ.

وَالْقَائِلُ بِاسْتِقْلَالِ الْعَبْدِ يَدَّعِي أَنَّهُ صَاحِبُ الْعَدْلِ، وَكَذَلِكَ سَمَّىٰ الْمُعْتَزِلَةُ أَنْفُسَهُمْ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ.

وَالْمُشَبِّهُ يَدَّعِي أَنَّهُ الْمُثْبِتُ لِذَاتِ الْبَارِي وَصِفَاتِهِ، لِأَنَّ نَفْيَ التَّشْبِيهِ عِنْدَهُ نَفْيٌ مَحْضٌ، وَهُوَ الْعَدَمُ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنَ الطَّوَائِفِ الَّتِي ثَبَتَ لَهَا اتِّبَاعُ الشَّرِيعَةِ، أَوْ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا.

وَإِذَا رَجَعْنَا إِلَىٰ الِاسْتِدْلَالَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ أَوِ السُّنِّيَّةِ عَلَىٰ الْخُصُوصِ، فَكُلُّ طَائِفَةٍ تَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ أَيْضًا.

فَالْخَوَارِجُ تَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ»[9]، وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا يَضُرُّهُمْ خِلَافُ مَنْ خَالَفَهُمْ، وَمَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

(9) عَنْ ثَوْبَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ»**. [أخرجه مسلم (6/ 52) برقم: (1920)].

وَالْقَاعِدُ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ: «**عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ يَدَ اللهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ**»، وَقَوْلِهِ: «**كُنْ عَبْدَ اللهِ الْمَقْتُولَ وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللهِ الْقَاتِلَ**».

وَالْمُرْجِئُ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ: «**مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ**».

وَالْمُخَالِفُ لَهُ مُحْتَجٌّ بِقَوْلِهِ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»[10].

وَالْقَدَرِيُّ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿**فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا**﴾ [الروم: 30]، وَبِحَدِيثِ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَىٰ الْفِطْرَةِ**»[11] الْحَدِيثَ.

وَالْمُفَوِّضُ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (7) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا**﴾ [الشمس: 7، 8]، وَبِحَدِيثِ: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»[12].

---

(10) **مُتَّفَقٌ عليه**: أخرجه البخاري (3/ 136) برقم: (2475)، ومسلم (1/ 54) برقم: (57)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(11) **مُتَّفَقٌ عليه**: أخرجه البخاري (2/ 100) برقم: (1385) (واللفظ له)، ومسلم (8/ 52) برقم: (2658)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(12) **مُتَّفَقٌ عليه**: أخرجه البخاري (6/ 171) برقم: (4949)، ومسلم (8/ 47) برقم: (2647)، من حديث علي بن أبي طالب ﷺ.

وَالرَّافِضَةُ تَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «**لَيَرِدَنَّ الْحَوْضَ أَقْوَامٌ ثُمَّ لَيَتَخَلَّفُنَّ دُونِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي! فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، ثُمَّ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَىٰ أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ**»، وَيَحْتَجُّونَ فِي تَقْدِيمِ عَلِيٍّ رضي الله عنه بِـ: «**أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي**»(13)، وَ: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ**»(14)، وَمُخَالِفُوهُمْ يَحْتَجُّونَ فِي تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما بِقَوْلِهِ: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَيَأْبَىٰ اللهُ وَالْمُسْلِمُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ**» إِلَىٰ أَشْبَاهِ ذَلِكَ، مِمَّا يَرْجِعُ إِلَىٰ مَعْنَاهُ»(15)ا.هـ.

فإذا تقرر عندك هذا علمتَ أنه من المستحيل أن تكون كل هذه الطوائف على الحق والرشاد؛ لمجرد أنهم يدَّعون أنهم أولياء الله، بل ينبغي الرجوع إلىٰ الوحي؛ لمعرفة الصادق مِنَ الكاذب.

قال الشيخ «أبو عبد الله المهاجر» رحمه الله: «أمر آخر تظهر من خلاله أهمية معرفة صفات الطائفة المنصورة، وهو: تصحيح النسبة، وإقامة البينة، أعني: تصحيح نسبة

---

(13) أخرجه النَّسائي في «الكبرىٰ» (7/ 426) برقم: (8381)، والطبراني في «الكبير» (24/ 146) برقم: (386).

(14) أخرجه أحمد في «مسنده» (1/ 195) برقم: (651)، والنَّسائي في «الكبرىٰ» (7/ 438) برقم: (8416)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (2/ 86) برقم: (464)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(15) «الاعتصام» للشاطبي (ت: الشقير، والحميد، والصيني) (3/ 197 – 201).

كثير من الناس إلىٰ هذه الطائفة الظاهرة المنصورة، وإقامة البينة علىٰ ذلك؛ حيث يزعم الكثيرون أنهم أحق بها وأهلها، وحقيقة الحال أنَّ نسبتهم إلىٰ هذه الطائفة كنسبة الثرىٰ إلىٰ الثُّرَيَّا، فالدعوىٰ عريضة، والعجز ظاهر -والله المستعان-.

ومن ثَمَّ كان الوقوف علىٰ صفات الطائفة المنصورة التي وصفها الشارع بها، وميَّزها بها عن غيرها، وأكسبها بها ما اكتسبت من نصر وظهور، وجعلها أساسًا ومناطًا لرفعتها في الدنيا والآخرة: من أهم المهمات، وأولىٰ الواجبات، والله يهدي مَنْ يشاء إلىٰ صراطه المستقيم»[16]ا. هـ.

ومَثَل جماعة «الدولة» كمثَل غيرها من الفِرَق: فقد درجنا في ظل حكم آل بغداد علىٰ تفسير الطائفة المنصورة بما يجعلنا نحن فقط عناصرها؛ فـ«الدولة» الطائفة المنصورة، ولا طائفة منصورة إلا «الدولة»!

فقد زعمنا أنَّ الطائفة المنصورة ليس لها صفة إلا أنها هي التي تقاتل في سبيل الله، وتحكم بشرع الله، ثم زعمنا أنه لا يَحْكُمُ بشرع الله، ولا يُقاتِل في سبيل الله إلا «الدولة»، وبَنَينا علىٰ هاتين المقدمتين الفاسدتين نتيجة فاسدة؛ فزعمنا أننا نحن فقط الطائفة المنصورة، وأنَّ كل جماعة سوانا فهي جماعة كافرة أو بدعية ضالة، وأن كل من لم يتابع «الدولة» من الأفراد فهو فاسق مبتدع ضال في أقل أحواله.

---

(16) «أعلام السُّنَّة المنشورة في صفة الطائفة المنصورة» لأبي عبد الله المهاجر (عبد الرحمن العلي) (1/ 6).

وهذا كلام ظاهر البطلان تأصيلًا وتنزيلًا: فالطائفة المنصورة لا تنحصر صفاتها الأساسية في هاتين الصفتين، بل ينبغي الرجوع إلىٰ الوحي، والجمع بين كل النصوص.

نعم لقد قال النبي الكريم ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَىٰ الْحَقِّ ظَاهِرِينَ**»[17]، وفي رواية: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ اللهِ**»[18]، لكن نحن أخذنا لفظ القتال، ولفظ القيام بأمر الله، وحصَرْنا القيام بأمر الله في إقامة بعض المحاكم لفض الخصومات بين الناس، ثم قلنا نحن الطائفة المنصورة، ولا طائفة منصورة غيرنا!

مع أن القيام بأمر الله ليس منحصرًا في إقامة المحاكم وإن كان من أهم ما يشمله القيام بأمر الله، ومع أن تحكيم الشريعة ليس منحصرًا في فتح المحاكم، بل تشمل جميع جوانب الحياة.

نعم؛ إنَّ إقامة المحاكم لفَضِّ الخصومات بين الناس، ويبقىٰ علىٰ الحاكم المسلم أن ينشر الدين، ويقيم شرائع الإسلام في كافة مفاصل الدولة، وجميع شؤون الحياة، وهذا معنىٰ القيام بأمر الله.

---

(17) أخرجه مسلم (1/ 95) برقم: (156) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(18) أخرجه مسلم (6/ 53) برقم: (1037) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

وكذلك الجهاد في سبيل الله والقيام بأمره ليس مقصورًا علىٰ القتال، بل لا بد من جهاد الحجة والبرهان؛ ليكمل جهاد الطائفة المنصورة؛ فلا بد من الرد علىٰ أهل البدع بكافة صورها، وإبطال شبهاتهم علىٰ اختلافها.

قال الشيخ «أبو عبد الله المهاجر» رحمه الله: «الفصل الرابع: الطائفة المنصورة والرد علىٰ المخالف: الرد علىٰ المخالف وبيان مخالفته وخروجها عن سنن الشرع: من أعظم مَظاهر القيام بأمر الله والقوامة عليه، وهو من صميم الدعوة إلىٰ الله كما أنه -كذلك- من صميم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل والجهاد في سبيل الله.

فأهل الطائفة المنصورة وقد أخذوا علىٰ عاتقهم القيام بأمر الله والقوامة عليه: يَحرصون أشد الحرص -بحسب العلم والقدرة- علىٰ حماية جناب الدين: شرعةً ومنهاجًا، فيردون كل بدعة، ويقمعون كل محدثة، ويُظهرون كل مخالفة، **يجاهدون بعلمهم كما يجاهدون بأنفسهم وأموالهم**، ولا يخشون في ذلك لومة لائم»[19]ا. هـ.

قلتُ: المتأمل في واقع جماعة «الدولة» لا يجد القيادة مهتمة من الجهاد إلا بالقتال، وأما جهاد أهل البدع وإبطال شبهاتهم فلا توليه كبير أهمية، وعلىٰ سبيل المثال: كان الغلو منتشرًا في سلطانهم، ومع ذلك لم يجد الغلاة مَن يبطل شبهاتهم

(19) «أعلام السُّنَّة المنشورة في صفة الطائفة المنصورة» لأبي عبد الله المهاجر (عبد الرحمن العلي) (2/ 317).

ويرد عليهم، اللهم إلا بعض الجهود من بعض طلبة العلمِ كالشيخ «أبي يعقوب المقدسي» ﵀ -علىٰ سبيل المثال لا الحصر-، فقد ألَّف في الرد عليهم، ولكن القيادة كانت تمنع نشر ذلك، فضلًا عن سائر أهل البدع الموجودين في الأمة، و«الدولة» لا تصدر للأمة ردودًا تقي المسلمين شبهات الضالين، بل لم تصدر لهم إلا مشاهد القتل والذبح والحرق وأمورًا أخرىٰ لا تكفي في إقامة الحجة وتبيين المحجة، وهم مع ذلك يعتبرون أنفسهم قد أقاموا الحجة علىٰ العالمين لَمَّا أقاموا دولتهم الظالمة الزائلة!

هذا، ومعلوم أن الحق واحد لا يتعدد، ولكن القائلين به يتعددون؛ فلا يستبد شخص أو جماعة بالحق دون غيرهم، فما دام المنهج واحدًا عِلمًا وعملًا ودعوةً وجهادًا فكلهم أهل الحق، وكلهم الطائفة المنصورة، فلم يرد دليل في الشرع الحنيف علىٰ حصر الحق في شخص بعينه، أو فئة بعينها، أو تحت إمرة أمير بعينه إلا ما جاء فيه نص، أو أجمع عليه المسلمون، فالحق عبارة عن أوصاف زكَّتْها نصوص الشريعة؛ فمن قامت به هذه الأوصاف فهو من أهل الحق والطائفة المنصورة وإن تعددت أماكنهم وأزمانهم أو اتحدت، وإن تفرقت أبدانهم أو اجتمعت.

قال النَّوَوِي ﵀ عند شرح حديث الطائفة المنصورة: «وَأَمَّا هَذِهِ الطَّائِفَةُ فَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ الْحَدِيثِ فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ. قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: إِنَّمَا أَرَادَ أَحْمَدُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَنْ يَعْتَقِدُ

مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ مُفَرَّقَةٌ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُؤْمِنِينَ: مِنْهُمْ شُجْعَانٌ مُقَاتِلُونَ، وَمِنْهُمْ فُقَهَاءُ، وَمِنْهُمْ مُحَدِّثُونَ، وَمِنْهُمْ زُهَّادٌ، وَآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ أَنْوَاعٍ أُخْرَىٰ مِنَ الْخَيْرِ، **وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا مُجْتَمِعِينَ، بَلْ قَدْ يَكُونُونَ مُتَفَرِّقِينَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ**»[20].

قلتُ: إذا ثبت هذا تبيَّن فساد حصر الطائفة المنصورة في قيادة جماعة «الدولة» وجنودها دون مَن سواهم، وحصر وجود الطائفة المنصورة في مناطق وجودهم؛ فليس علىٰ هذا برهان من كتاب ولا من سُنَّة.

وهذا المعنىٰ يؤكده شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ﵀؛ إذ يقرر أن من الضلال المبين حصر الطائفة المنصورة والفرقة الناجية في طائفة بعينها؛ فيقول﵀: «وَأَيْضًا فَكَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ يُخْبِرُ عَنْ هَذِهِ الْفِرَقِ بِحُكْمِ الظَّنِّ وَالْهَوَىٰ، فَيَجْعَلُ طَائِفَتَهُ وَالْمُنْتَسِبَةَ إلَىٰ مَتْبُوعِهِ الْمُوَالِيَةَ لَهُ هُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَيَجْعَلُ مَنْ خَالَفَهَا أَهْلَ الْبِدَعِ، وَهَذَا ضَلَالٌ مُبِينٌ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ لَا يَكُونُ مَتْبُوعُهُمْ إلَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ الَّذِي لَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَىٰ إنْ هُوَ إلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ، فَهُوَ الَّذِي يَجِبُ تَصْدِيقُهُ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ، وَطَاعَتُهُ فِي كُلِّ مَا أَمَرَ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ لِغَيْرِهِ مِنْ الْأَئِمَّةِ، بَلْ كُلُّ أَحَدٍ مِنْ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إلَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ. فَمَنْ جَعَلَ شَخْصًا مِنْ الْأَشْخَاصِ غَيْرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَنْ أَحَبَّهُ وَوَافَقَهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَنْ خَالَفَهُ كَانَ مِنْ

(20) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج» (شرح النَّوَوِي علىٰ مسلم) (13/ 66، 67).

أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالْفُرْقَةِ -كَمَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الطَّوَائِفِ مِنْ اتِّبَاعِ أَئِمَّةٍ فِي الْكَلَامِ فِي الدِّينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ- كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالضَّلَالِ وَالتَّفَرُّقِ. وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِأَنْ تَكُونَ هِيَ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ؛ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مَتْبُوعٌ يَتَعَصَّبُونَ لَهُ إلَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَهُم أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَقْوَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، وَأَعْظَمُهُمْ تَمْيِيزًا بَيْنَ صَحِيحِهَا وَسَقِيمِهَا، وَأَئِمَّتُهُمْ فُقَهَاءُ فِيهَا، وَأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِمَعَانِيهَا، وَاتِّبَاعًا لَهَا: تَصْدِيقًا وَعَمَلًا وَحُبًّا وَمُوَالَاةً لِمَنْ وَالَاهَا وَمُعَادَاةً لِمَنْ عَادَاهَا، الَّذِينَ يَرُوُونَ الْمَقَالَاتِ الْمُجْمَلَةَ إلَىٰ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ؛ فَلَا يُنَصِّبُونَ مَقَالَةً وَيَجْعَلُونَهَا مِنْ أُصُولِ دِينِهِمْ وَجُمَلِ كَلَامِهِمْ إنْ لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، بَلْ يَجْعَلُونَ مَا بُعِثَ بِهِ الرَّسُولُ مِنْ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ هُوَ الْأَصْلَ الَّذِي يَعْتَقِدُونَهُ وَيَعْتَمِدُونَهُ. وَمَا تَنَازَعَ فِيهِ النَّاسُ مِنْ مَسَائِلِ الصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ وَالْوَعِيدِ وَالْأَسْمَاءِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ يَرُدُّونَهُ إلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ [...]»[21].

ولتفصيل هذا أقول:

يا جنود «الدولة»، أخبروني: مَن هم الطائفة المنصورة الآن؟، **فإن قلتم**: «نحن فقط ومَن يناصرنا [كما هو كلامكم]»؛ **قلتُ**: إذا رأيتم رجلًا علىٰ منهج أهل السُّنَّة والجماعة، ويقاتل في سبيل الله، ويريد بقتاله تحكيم الشريعة إنْ تَمكَّن، وهو مع

(21) «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيميَّة (3/ 346، 347).

ذلك لم يرتكب أي ناقضٍ من نواقض الإسلام، ولكنه غير مبايع لـ«الدولة»، ولا يرىٰ إمامها أميرًا؛ فهل تعتبرونه من الطائفة المنصورة؟

وأسألكم سؤالًا آخر: إذا رأيتم رجلًا مبايعًا لـ«الدولة»، ومناصرًا لها، وهو مع ذلك لا يقاتل في سبيل الله، بل يُكَفِّر المسلمين، ويستحل دماءهم بحق وبغير حق، ولا يشهد جمعة ولا جماعة مع المسلمين، بل يرىٰ أن الأمة ارتدت عن بكرة أبيها، أو يرىٰ أنه لا يُحْكَم لأحد من هذه الأمة بإسلام ولا بكفر حتىٰ يُمتحن في عقيدته، ولو كان شهد الشهادتين وصلىٰ صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا، فهل تعتبرون هذا المارق من الطائفة المنصورة؛ لمجرد أنه مبايعٌ لـ«الدولة»، ومناصرًا لها علىٰ شبكة المعلومات؟!

فأنتم الآن بين ضلالتين فاختاروا أيهما شئتم:

◉ فإما أن تحصروا صفات الطائفة المنصورة في بيعة «الدولة».

◉ وإما أن تردوا أحاديث الطائفة المنصورة التي تنص علىٰ أن مَن قاتل في سبيل الله وكان علىٰ السُّنَّة وسعىٰ إلىٰ تحكيم الشريعة فهو من أهلها وإن لم يبايع «الدولة».

هذا، ومعلوم أيضًا أن الحق لا يُعرف بكثرة عدد ولا عدة ولا سعة تمكين، أقول هذا رادًّا علىٰ من يعتبر جماعة «الدولة» هي الطائفة المنصورة؛ لمجرد أنهم تمكنوا

من «حلب» إلىٰ «ديالىٰ»، وكان لهم جيش من عشرات الألوف، ولم يكن لكفارٍ قوة عليهم إلا بالطيران، وكل هذا باطل لا أصل له، فالحق يُعرف بالكتاب والسُّنَّة حصرًا، وإن كان الحق يُعرف بالقوة فلَمْ يزل الكفار أشد قوةً وأكثر عددًا وأموالًا وتطورًا من المسلمين، ومع ذلك هم من أهل النار.

قال الله تعالىٰ: ﴿**وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ (35) قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ (36) وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ (37) وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ**﴾ [سبأ: 35 - 38].

كما أنه لا يصح الاستدلال بانحياز «الدولة» وانكسارها وهزيمتها علىٰ أنها علىٰ الباطل؛ فإنَّ الصالحين قد يبتليهم الله ﷻ، وقد يتأخر عنهم النصر، ثم تكون لهم العاقبة.

فقوة «الدولة» ليست دليلًا علىٰ صحة منهجها، كما أن ضعفها ليس دليلًا علىٰ فساده، فالعبرة بموافقة منهج الرسل ومخالفته.

والمتعصبون من البغداديين إذا كانت «الدولة» في قوةٍ قالوا: «لم يمَكِّن الله لها إلا لأنها قائمة بأمر الله»، وإذا انكسرت وانحسرت قالوا: «هذا ابتلاء»، ولخصوم

«الدولة» أن يقولوا إذا انتصرت: «هذا استدراج من الله ﷻ»، فإذا انكسرت وانحسرت قالوا: «هذه عقوبة من الله ومحق لهذه الجماعة»!

فلا يصح الاستدلال بهذا ولا هذا، وينبغي عرض «الدولة» علىٰ منهاج النبوة، ووضعها في ميزان الشريعة العادلة، وألا يُعَوَّل علىٰ انتصار أو انكسار -والله المستعان-.

يا جنود «الدولة»، إنَّا أهملْنا أحاديثَ وروايات وألفاظًا تفسر معنىٰ الطائفة المنصورة؛ فعلىٰ مَن يُؤْثِر الحق علىٰ اتباع الهوىٰ أن يجمع بينها جميعًا، ولا يقتصر بحديثٍ علىٰ آخر، ولا يأخذ لفظًا ويهمل آخر؛ فهذه الانتقائية هي شأن أهل الأهواء المستمسكين بما يؤيد أهواءهم غير مبالين باتباع الحق والسُّنَّة.

قال الأمير الصنعاني رحمه الله: «وَمن ادَّعىٰ أَنه مُتبع للسُّنَّة النَّبَوِيَّة متقيد بهَا يصدق دَعْوَاهُ أَقْوَاله وأفعاله أَو تكذبها؛ فَإِن مَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ قد ظهر -بِحَمْد الله- لكل إِنْسَان؛ فَلَا يُمكن التباس المبتدع بالمتبع، وَعِنْدِي علىٰ تَقْرِير ذَلِك الْجَواب وَأَن زمن الِافْتِرَاق والهلاك هُوَ آخر الزَّمَان، وأَنه لَا بُعْدَ فِي أَن الْفرْقَة النَّاجِية هم الغرباء الْمشَار إِلَيْهِم فِي الحَدِيث كَحَدِيث: «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا، فَطُوبَىٰ**

لِلْغُرَبَاءِ»، قيل: وَمن هم يَا رَسُول الله؟، قَالَ: «**الَّذِينَ يُصْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ**»[22]، وَفِي رِوَايَة: «**الَّذين يفرون بدينهم من الْفِتَن**»، وَفِي رِوَايَة: «**الَّذين يصلحون مَا أفسد النَّاس من سُنَّتي**»[23]، وَفِي حَدِيث عبد الله بن عَمْرو: قُلْنَا: مَن الغرباء يَا رَسُول الله، قَالَ: «**قَوْمٌ صَالِحُونَ قَلِيلٌ فِي نَاسِ سَوْءٍ كَثِيرٍ، مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ**»[24].

---

(22) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَنَّةَ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، ثُمَّ يَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَىٰ لِلْغُرَبَاءِ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَنِ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: «**الَّذِينَ يُصْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَنْحَازَنَّ الْإِيمَانُ إِلَىٰ الْمَدِينَةِ كَمَا يَحُوزُ السَّيْلُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَأْرِزَنَّ الْإِسْلَامُ إِلَىٰ مَا بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَىٰ جُحْرِهَا**». [أخرجه أحمد في «مسنده» (7/ 3669) برقم: (16961). قال ابن حَجَر العَسْقلاني في «الإصابة في تمييز الصحابة» (6/ 492): «إسحاق ضعيف جدا»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (7/ 278): «فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو متروك»].

(23) عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الدِّينَ لَيَأْرِزُ إِلَىٰ الْحِجَازِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَىٰ جُحْرِهَا، وَلَيَعْقِلَنَّ الدِّينُ مِنَ الْحِجَازِ مَعْقِلَ الْأُرْوِيَّةِ مِنْ رَأْسِ الْجَبَلِ، إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا وَيَرْجِعُ غَرِيبًا، فَطُوبَىٰ لِلْغُرَبَاءِ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُنَّتِي**». [أخرجه التِّرمذي في «جامعه» (4/ 372) برقم: (2630) (واللفظ له)، والطبراني في «الكبير» (17/ 16) برقم: (11). قال التِّرمذي: «حديث حسن»].

(24) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**طُوبَىٰ لِلْغُرَبَاءِ**»، قُلْنَا: وَمَا الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: «**قَوْمٌ صَالِحُونَ قَلِيلٌ فِي نَاسِ سَوْءٍ كَثِيرٍ، مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ**». [أخرجه أحمد في «مسنده» (3/ 1400) برقم: (6760) و(3/ 1491) برقم: (7193)، والطبراني في «الكبير» (13/ 363) برقم: (14178)، وفي «الأوسط» (9/ 14) برقم: (8986) (واللفظ له). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (7/ 278): «فيه ابن لهيعة وفيه ضعف»].

وهم المرادون بحديث: «**لَا تزَال طَائِفَة من أمتِي ظَاهِرين علىٰ الْحق لَا يضرهم من خالفهم أَو خذلهم حَتَّىٰ يَأْتِي أَمر الله**»[25].

وهم المرادون بِمَا أخرجه الطَّبَرَانِيّ وَغَيره عَن أبي أُمَامَة عَن النَّبِي ﷺ أَنه قَالَ: «**إِن لكل شَيْء إقبالًا وإدبارًا، وَإِن لهَذَا الدّين إقبالًا وإدبارا، وَإِن من إدْبار الدِّين مَا كُنْتُم عَلَيْهِ من الْعَمىٰ والجهالة، وَمَا بَعَثَنِي الله بِهِ، وَإِن من إقبال الدِّين أَن تفقه الْقَبِيلَة بأسرها حَتَّىٰ لَا يُوجد فِيهَا إِلَّا الْفَاسِق والفاسقان؛ فهما مقهوران ذليلان، إِن تكلما قُهِرا وقُمِعا واضطُهِدا، وَإِنَّ من إدبار الدِّين أَن تجْفو الْقَبِيلَة بأسرها حَتَّىٰ لَا يكون فِيهَا إِلَّا الْفَقِيه والفقيهان، وهما مقهوران ذليلان، إِن تكلما فأمرا بِالْمَعْرُوفِ ونَهَيا عَن الْمُنكر قُمِعا وقُهِرا واضطُهِدا، فهما ذليلان، لَا يجدان علىٰ ذَلِك أعوانًا وَلَا أنصارًا**»[26].

فَهَذِهِ الْأَحَادِيث وَمَا فِي مَعْنَاهَا فِي وصف آخِر الزَّمَان وَأَهله قد دلَّت علىٰ أَنه زمَان كَثْرَة الهالكين وَقلة الناجين، وَأَحَادِيث الغرباء قد دلَّت أوصافهم بِأَنَّهُم هم

(25) عَنْ ثَوْبَانَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ**». [أخرجه مسلم (6/ 52) برقم: (1920)].

(26) أخرجه الطبراني في «الكبير» (8/ 198) برقم: (7807) و(8/ 214) برقم: (7863)، وأورده ابن حَجَر العَسْقلاني في «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» (18/ 298) برقم: (4471)، وقال: «حديث ضعيف، فيه أربعةٌ في نَسَقٍ».

الْفِرْقَة الناجية فِي ذَلِك الزَّمَان، **وَلَيْسوا بفرقة مشارٍ إِلَيْهَا**: كالأشعرية أَو الْمُعْتَزِلَة مثلًا، بل هم النُّزَّاع من الْقَبَائِل كَمَا فِي الحَدِيث.

وهم متبعو الرسول ﷺ اتبَاعًا قوليًّا وفِعْليًّا **مِن أَي فرقة كَانَت**، هَذَا وَقد ذكر فِي الْفِرْقَة أَنهم **صَالحُو كل فرقة**»[27]ا. هـ.

قلتُ: فإذا نظرت إلىٰ ألفاظ الأحاديث لم تجد منها لفظًا ينطبق علىٰ قيادات هذه الجماعة ومن تبعهم علىٰ غلوهم وإجرامهم انطباقًا تامًّا: فليسوا علىٰ ما كان عليه النبي ﷺ ولا أصحابه رَضِوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، بل هم من أهل البدع، وليسوا صالحين، بل هم فسَقة ظلمة سفَّاكون لدماء المسلمين، وليسوا يصلحون إذا فسد الناس، بل هم مفسدون، معادون لمن يريد الإصلاح في سلطانهم، وليسوا متبعين للسُّنَّة في أقوالهم وأعمالهم وقراراتهم وسياساتهم ومناهجهم، ولا ينطبق عليهم قول النبي ﷺ: «**قَائِمَةً بِأَمْرِ اللهِ**»[28]، «**يُقَاتِلُونَ عَلَىٰ الْحَقِّ**»[29]، «**يُقَاتِلُونَ عَلَىٰ أَمْرِ اللهِ**»[30]؛ لأن الحق وأمر الله هو الشريعة، فإذا وَزَنْتَ هؤلاء بميزان الشريعة فهم كما قال عنهم النبي ﷺ:

---

(27) «افتراق الأمة إلىٰ نيف وسبعين فرقة» للصنعاني (ص: 80 – 93).

(28) تقدَّم تخريجه، **يُنظر**: (الحاشية: 16).

(29) تقدَّم تخريجه، **يُنظر**: (الحاشية: 15).

(30) أخرجه مسلم (6/ 54) برقم: (1924).

«**يَدْعُونَ إِلَىٰ كِتَابِ اللهِ، وَلَيْسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ**»[31]، فهم يَدْعُون إلىٰ تحكيم الشريعة، ولا يُجْرُونها إلا علىٰ الضعفاء، وأما كبراؤهم ومقربوهم فلا يُجْرُون عليهم أحكام الشريعة التي يزعمون أنهم يقاتلون من أجلها، وتجدهم إنْ دققت النظر في حالهم أقرب إلىٰ أن ينطبق عليهم قول الله تعالىٰ: ﴿**أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ**﴾ [البقرة: 85]، فهم يحكمون بالشريعة علىٰ الضعفاء في المعاملات والأنكحة والجنايات، وأمَّا القضايا المنهجية العَقَدية فلا يتحاكمون فيها إلىٰ الشريعة، بل إلىٰ أهواء الأمراء الجهلة المبتدعة، وكذلك القضايا الأَمنية يحكمها الأمراء الكبار الجهلة بأهوائهم، ولا يُخْضِعونها للقضاء الشرعي عند طلبة العلم والشرعيين من القضاة، بل كانوا يجعلون للأمن قاضيًا مستقلًّا قد يكون جاهلًا كـ«أبي صفية العراقي» الذي شهد عليه طلبة العلم بالجهل، وهم لا يهمهم تحكيم الشريعة في القضايا الأَمنية، بل المهم أن تمضي سياساتهم الخرقاء في هذه القضايا، وربما نقضوا أحكام القضاة الشرعية المخالفة لسياساتهم غير الشرعية، وأمضوا فيها أحكامًا غير شرعية مُعْرِضِين عن قضاء القاضي الشرعي، ومثال ذلك ما قضىٰ به

---

(31) أخرجه أبو داود في «سننه» (4/ 243) برقم: (4765)، وأحمد في «مسنده» (5/ 2820) برقم: (13542)، والبزَّار في «مسنده» (13/ 453) برقم: (7225)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (5/ 337) برقم: (2963) و(5/ 426) برقم: (3117)، والحاكم في «مستدركه» (2/ 148) برقم: (2665)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (7/ 15) برقم: (2391). قال ابن حَجَر العَسْقلاني في «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (12/ 295): «وعند أحمد بسند جيد».

أمير «ديوان القضاء والمظالم» في «الدولة» علىٰ أحد المستتابين إذ وُجِد في بيته سلاح، فحكم أنه لا شيء عليه وينبغي إخراجه من السجن، فلَمَّا رُفِع الحكم إلىٰ «عبد الله قرداش» نقضه وكتب علىٰ الورقة نفسها: «يُقْتَل تعزيرًا»، وختم عليها.

نعم؛ لقد قاموا ببعض أمر الله، وحكموا بالشرع في محاكمهم علىٰ الضعفاء في الدماء والأموال والفروج، وأما القضايا المنهجية العقَدية فلم تكن تُحْكَم بالشرع، وكذلك القضايا الأَمنية لم تكن خاضعة للشرع، وكذلك الأمراء لم يكونوا خاضعين للشرع، وكذا من كانوا يحابونه ويقربونه لم يكونوا يُجْرُون عليه أحكام الشرع، وهذه ليست سيما الطائفة المنصورة، لم يأت في الكتاب ولا السُّنَّة أن الطائفة المنصورة هي التي تحكم الناس بالشرع، ولا تتحاكم هي إلىٰ الشرع، ولم يأت دليل علىٰ أن الطائفة المنصورة تُخضِع لشرع الله مَن شاءت، وتُعْلي علىٰ شرع الله من شاءت، ﴿**سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ**﴾ [النور: 16].

بل كما جاء في الحديث[32]! أهل الحق من طلبة العلم الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر في سلطانهم مقموعون مقهورون لا يجدون علىٰ الحق أنصارا.

قال الشيخ السعدي ﵀: «وقوله: ﴿**وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ**﴾ [الأعراف: 181]؛ أي: ومن جملة من خلقنا أمة فاضلة كاملة في نفسها، مكملة

(32) حديث أبي أُمَامَة ﵁ (ص: 29).

لغيرها، يهدون أنفسهم وغيرهم بالحق، فيعلمون الحق ويعملون به، ويعلِّمونه، ويدعون إليه وإلىٰ العمل به.

﴿**وَبِهِ يَعْدِلُونَ**﴾ بين الناس في **أحكامهم إذا حكموا في الأموال والدماء والحقوق والمقالات، وغير ذلك** [...]»[33]ا. هـ.

فتأمل قوله: «**والمقالات**»؛ فكما أنهم يحكمون بالحق بين الناس في الدماء والأموال؛ فكذلك يحكمون بالحق في المقالات يعني العقائد والمناهج.

وقال الشيخ «أبو عبد الله المهاجر» رَحِمَهُ اللَّهُ: «فهذه الطائفة قائمة بدين الله وشرعه **في نفسها**، وغيرها: **استقامةً عليه**، ودعوةً إليه، وجهادًا في سبيله، فألزمت نفسها الحق، وحملت غيرَها عليه»[34].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضعٍ آخر: «المطلب السابع: مطابقة العمل للقول: وهذا الأساس من أسس الدعوة عند أهل الطائفة المنصورة: هو دليل صدق الدعوة، ودليل صدق أصحابها، وعلامة يقينهم فيما يدعون الناس إليه، بل هو ذاته: دعوة أبلغ من دعوة «القول»؛ إذ قد فطر اللهُ النفوسَ علىٰ أن تستجيب للسان الحال أعظم من استجابتها للسان المقال.

---

(33) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» (تفسير السعدي) (ص: 310).

(34) «أعلام السُّنَّة المنشورة في صفة الطائفة المنصورة» لأبي عبد الله المهاجر (عبد الرحمن العلي) (2/ 2).

ولذا؛ فكلما اتسعت مسافة الخلف بين «القول» و«العمل»: كلما قلَّ تأثير «القول» في المدعوِّين، فكان عيُّ الفعال كعيِّ المقال، بل أشد.

- وقد نهىٰ الله تعالىٰ أشدَّ نهي، وأصرحه عن مخالفة العمل للقول:

* قال تعالىٰ: ﴿**أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾ [البقرة: 44].

قال القرطبي رحمه الله: «هَذَا استفهام معناه التَّوْبِيخِ، وَالْمُرَادُ فِي قَوْلِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: عُلَمَاءُ الْيَهُودِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَ يَهُودُ الْمَدِينَةِ يَقُولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ لِصِهْرِهِ، وَلِذِي قَرَابَتِهِ، وَلِمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ رَضَاعٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: اثْبُتْ عَلَىٰ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ، وَمَا يَأْمُرُكَ بِهِ هَذَا الرَّجُلُ -يُرِيدُونَ مُحَمَّدًا ﷺ- فَإِنَّ أَمْرَهُ حَقٌّ، فَكَانُوا يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِذَلِكَ وَلَا يَفْعَلُونَهُ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -أَيْضًا-: كَانَ الْأَحْبَارُ يَأْمُرُونَ مُقَلِّدِيهِمْ وَأَتْبَاعِهِمْ بِاتِّبَاعِ التَّوْرَاةِ وَكَانُوا يُخَالِفُونَهَا فِي جَحْدِهِمْ صِفَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: كَانَ الْأَحْبَارُ يحضون فِي طَاعَةِ اللهِ وَكَانُوا هُمْ يُوَاقِعُونَ الْمَعَاصِيَ، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: كَانُوا يَحُضُّونَ عَلَىٰ الصَّدَقَةِ وَيَبْخَلُونَ، وَالْمَعْنَىٰ: مُتَقَارِبٌ»[35].

---

(35) «الجامع لأحكام القرآن» (تفسير القرطبي) (1/ 365).

- «وهذه الآية وإن كانت نزلت في سبب بني إسرائيل فهي عامة لكل أحد»[36].

قال ابن جرير الطبري ﵀: «فَالتَّأْوِيلُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَىٰ صِحَّتِهِ ظَاهِرُ التِّلَاوَةِ إِذًا: أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِطَاعَةِ اللهِ وَتَتْرُكُونَ أَنْفُسَكُمْ تَعْصِيهِ، فَهَلَّا تَأْمُرُونَهَا بِمَا تَأْمُرُونَ بِهِ النَّاسَ مِنْ طَاعَةِ رَبِّكُمْ: مُعَيِّرُهُمْ بِذَلِكَ، وَمُقَبِّحًا إِلَيْهِمْ مَا أَتَوْا بِهِ»[37].

فتضمنت الآية: «الْوَعِيد عَلَىٰ مُخَالَفَة الْقَوْل الْعَمَل»[38]»[39]ا. هـ.

قلتُ: وإني لأشهد علىٰ قيادة جماعة «الدولة» أنها تدعو الناس إلىٰ تحكيم الشريعة، ولا تتحاكم هي إلىٰ الشريعة، وأنها تلزم الناس في سلطانها بالشرع، ولا تلزم نفسها بالشرع؛ فلَم تستحق أن تكون قيادة الطائفة المنصورة -كما تزعم-.

هذا، وإنَّ مِن أخَصِّ صفات الطائفة المنصورة العِلم؛ لقول النبي ﷺ فيهم: «**عَلَىٰ الْحَقِّ**»[40]، فكيف يكون علىٰ الحق مَن لا يعرف الحق مِن الباطل مِن الأمراء

(36) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» (تفسير السعدي) (ص: 51).

(37) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (تفسير الطبري) -ط: هجر- (1/ 616).

(38) «تفسير الجلالَيْن» (ص: 11).

(39) «أعلام السُّنَّة المنشورة في صفة الطائفة المنصورة» لأبي عبد الله المهاجر (عبد الرحمن العلي) (2/ 116، 117).

(40) تقدَّم تخريجه، **يُنظر**: (الحاشية: 15).

الجهلة، ولقوله ﷺ: «قَائِمَةً بِأَمْرِ اللهِ»[41]؛ وكيف يقوم بأمر الله من يجهله؟!، قال معناه الشيخ «أبو عبد الله المهاجر» رحمه الله: «قال ابن القَيِّم رحمه الله: «فَمَا خَرَابُ الْعَالَمِ إِلَّا بِالْجَهْلِ، وَلَا عِمَارَتُهُ إِلَّا بِالْعِلْمِ، وَإِذَا ظَهَرَ الْعِلْمُ فِي بَلَدٍ أَوْ مَحَلَّةٍ قَلَّ الشَّرُّ فِي أَهْلِهَا، وَإِذَا خَفِيَ الْعِلْمُ هُنَاكَ ظَهَرَ الشَّرُّ وَالْفَسَادُ. وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ هَذَا فَهُوَ مِمَّنْ لَمْ يَجْعَلْ اللهُ لَهُ نُورًا.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: وَلَوْلَا الْعِلْمُ كَانَ النَّاسُ كَالْبَهَائِمِ»[42]»[43]ا. هـ.

قلتُ: فالبلد الذي يحارَب فيه أهل العلم ويُضْطهدون ليس جديرًا بأن يوصف رؤساؤه بأنهم قادة الطائفة المنصورة؛ لأنه سيكون حتمًا مرتعًا للجهل والأهواء والبدع والضلالات، نعم، طلبة العلم كانوا محارَبين في سلطان هذه الجماعة، تَسجن منهم القيادة من شاءت، وتُعذب من شاءت، وتَقتل من شاءت بتأويلٍ ومن غير تأويل، فقد قُتِل في سجونهم عدة من طلبة العلم من القضاة والدعاة والمصلحين كالشيخ «أبي يعقوب المقدسي»، والشيخ «أبي حفص الهَمْداني» اليماني، والشيخ «أبي عبد البر الكويتي»، والشيخ «أبي مصعب الصحراوي» التونسي، والشيخ «أبي

(41) تقدَّم تخريجه، **يُنظر**: (الحاشية: 16).

(42) «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن قَيِّم الجَوْزِيَّة (2/ 182).

(43) «أعلام السُّنَّة المنشورة في صفة الطائفة المنصورة» لأبي عبد الله المهاجر (عبد الرحمن العلي) (3/ 480).

مصعب الأنصاري»، والشيخ «أبي محمد المصري»، والشيخ «أبي ذَرٍّ الجزري»، بل قتلوا الشيخ «أبا عبد الرحمن الزرقاوي»، وألقوه في بعض السكك، فكانت السُّنَّة غريبة في سلطان الجماعة؛ إذ كيف يجرؤ أحد علىٰ تبيين السُّنَّة التي تخالف أهواء الأمراء.

قال الشيخ «أبو عبد الله المهاجر» رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذكرنا مِن قَبْل أن العِلم الذي هو من صفات الطائفة المنصورة: هو العِلم المُنَزَّل من السماء إلىٰ الأرض، المُوحىٰ من الله إلىٰ نبيه ﷺ، ومن ثم: فهو أشرف من أن يَسومه كلُّ مفلس أو أن يُتاجر به أو أن يَتلاعب به كلُّ جبار عنيد أو أن يكون كمًّا مهملًا أو حبيس الصدور والجدران»[44].

أخي الكريم، لعلك تقول إنَّه كان في هذه الجماعة رجال صالحون، اتصفوا بصفات مدحها النبي ﷺ؛ كما روىٰ التِّرمذي أن النبي ﷺ قال: «**فَطُوبَىٰ لِلْغُرَبَاءِ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُنَّتِي**»[45]، وكما روىٰ أحمد وابن ماجه عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**فَطُوبَىٰ لِلْغُرَبَاءِ**»، قَالَ: قِيلَ: وَمَنِ

---

(44) «أعلام السُّنَّة المنشورة في صفة الطائفة المنصورة» لأبي عبد الله المهاجر (عبد الرحمن العلي) (1/ 335).

(45) أخرجه التِّرمذي في «جامعه» (4/ 372) برقم: (2630) (واللفظ له)، والطبراني في «الكبير» (17/ 16) برقم: (11)، من حديث عمرو بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال التِّرمذي: «حديث حسن».

الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: «**النُّزَّاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ**»[46]، وكما روى أحمد عن عبد الله بن عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَنَحْنُ عِنْدَهُ: «**طُوبَىٰ لِلْغُرَبَاءِ**»، فَقِيلَ: مَنِ الْغُرَبَاءُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**أُنَاسٌ صَالِحُونَ، فِي أُنَاسِ سُوءٍ كَثِيرٍ، مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ**»[47]، وكما روى أحمد أيضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَنَّةَ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، ثُمَّ يَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَىٰ لِلْغُرَبَاءِ**» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَنِ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: «**الَّذِينَ يُصْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ**»[48]، وكما روى ابن وضاح عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو الْمَعَافِرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**طُوبَىٰ لِلْغُرَبَاءِ، الَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِكِتَابِ اللهِ حِينَ يُتْرَكُ، وَيَعمَلُونَ بِالسُّنَّةِ حِينَ تُطْفَأُ**»[49]، وكما روى الدَّاني عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، قَالَ: «أَحَبُّ شَيْءٍ إِلَىٰ اللهِ عز وجل الْغُرَبَاءُ قِيلَ: وَمَا الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: الْفَرَّارُونَ بِدِينِهِمْ يُحْشَرُونَ مَعَ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[50]، وكما روى القضاعي وابن عبد البر عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ الدِّينَ**

(46) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (5/ 125) برقم: (3988)، وأحمد في «مسنده» (2/ 879) برقم: (3860). قال البغوي في «شرح السُّنَّة» (1/ 118): «حديث صحيح غريب من حديث ابن مسعود».

(47) أخرجه أحمد في «مسنده» (3/ 1400) برقم: (6760) (واللفظ له) و(3/ 1491) برقم: (7193)، والطبراني في «الكبير» (13/ 363) برقم: (14178)، وفي «الأوسط» (9/ 14) برقم: (8986). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (7/ 278): «فيه ابن لهيعة وفيه ضعف».

(48) تقدَّم تخريجه، **يُنظر**: (الحاشية: 20).

(49) أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (2/ 125) برقم: (169).

(50) أخرجه الدَّاني في «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها» (2/ 430) برقم: (160).

بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَىٰ لِلْغُرَبَاءِ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَنِ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: «**الَّذِينَ يُحْيُونَ سُنَّتِي وَيُعَلِّمُونَهَا عِبَادَ اللهِ**»[51]، وكما روىٰ ابن المبارك عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما قَالَ: وَكَانُوا يَأْتُونَهُ بِالْوَهْطِ، فَقَالَ: «أَحَبُّ شَيْءٍ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ الْغُرَبَاءُ»، قِيلَ: وَأَيُّ الْغُرَبَاءِ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يَفِرُّونَ بِدِينِهِمْ، يَجْتَمِعُونَ إِلَىٰ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ -صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ-»[52].

فقد وُجِد في «الدولة» أُناس فروا بدينهم من الفتن، وهاجروا في سبيل الله، ونزعوا من قبائلهم، وأُناس حملوا السُّنَّة، وأحيوها إذ ماتت، وعَلَّموها عباد الله، وأُناس صالحون مصلحون في أيام الفساد، وأُناس أصلحوا ما أفسده الظالمون من السُّنَّة، وأُناس تمسكوا بالكتاب والسُّنَّة إذ هُجِرا، هذا -طبعًا- بالإضافة إلىٰ المقاتلين في سبيل الله؛ وغايتهم أن تكون كلمة الله هي العليا، وأُناس عُبَّادٌ زُهَّادٌ، وهم مع ذلك ليسوا من الغلاة الذين يُكَفِّرون المسلمين ويَستحلُّون دماءهم، أهؤلاء مُبْتدِعة ضُلَّال؟!، ألا يستحق هؤلاء أن يكونوا من الطائفة المنصورة؟!، **فأقول لك**: بلىٰ صدقت، وأنا أقول كما تقول: إنَّ هؤلاء من أهل السُّنَّة والطائفة المنصورة -كما نحسبهم-، ولكن القيادة المجرمة الأثيمة المبتدعة الضالة المضلة ليست بهذه

(51) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (2/ 138) برقم: (1052)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (2/ 997) برقم: (1902).

(52) أخرجه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (1/ 532) برقم: (1513).

الأوصاف، فهم أئمة مضلون بلا شك، ومَن تبعهم على ضلالهم فهو مثلهم، ووجود أُناس من أهل السُّنَّة في جماعتهم وسلطانهم لا يمنحهم الصبغة السُّنِّيَّة الشرعية؛ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [فاطر: 18]؛ فلا القيادة تكتسب الصبغة الشرعية السُّنِّيَّة بوجود صالحين في سلطانهم وتحت إمرتهم، ولا الصالحون يُبْخَسون أفضالهم بسبب قيادتهم الضالة المضلة ومَن حولهم وتحت إمرتِهم من جنود البدعة الضالين، وهذا هو ميزان العدل الذي قامت به السماوات والأرض.

ثم إنَّ الذين يُكَفِّرون المسلمين بغير حق، ويستحلون دماءهم وأموالهم بغير حق؛ ليسوا من الطائفة المنصورة -وإن قامت بهم بعض شَعائر الإسلام-؛ فالهجرة والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحكم بالشريعة معانٍ شرعية جليلة، وخصال سُنِّيَّة شريفة، لكن إذا اجتمعت مع صاحب البدعة المُرَوِّج للبدعة، المُحارِب لأهل السُّنَّة، المُشَوِّه المُحرِّف للثوابت الدينية؛ إذا اجتمعت مع هذه الخصال لم يمنع ذلك من وصف صاحبها بالضال المضل -ولا كرامة-، ولم يرفع عنه وصف الضلال والإضلال كونه متحليًا بصفات شرعية سُنِّيَّة حميدة، وغاية الأمر أن تُذكَر في محاسنه؛ فلا يشترط في الإنسان لكي يكون مبتدعًا أن يجتمع فيه الشر كله من جميع الوجوه، فقد يكون فيه صلاح من بعض الوجوه، ولكن لا يمنع ذلك وصفه بالبدعة، والشهادة عليه بالضلالة.

لقد أهملنا أيضًا حديثًا مُهِمًّا ينفعنا ههنا في فهم المراد بالطائفة المنصورة: وهو قول النبي الكريم ﷺ: «**تَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ ثَلَاثَةً وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**»، قَالُوا: وَمَا تِلْكَ الْفِرْقَةُ؟ قَالَ: «**مَنْ كَانَ عَلَىٰ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**»[53]، وفي رواية: «**هِيَ الْجَمَاعَةُ**»[54]، وكذلك قوله ﷺ: «**فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ بَعْدِي فَسَيَرَىٰ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ بَعْدِي الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»[55].

فالحديث الأول ذكر الافتراق، والثاني ذكر الاختلاف، والمعنىٰ متقارب، والحديث الأول ذم جميع الفِرَق، وأثنىٰ علىٰ ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم، والحديث الثاني أوصىٰ بالتمسك بسنة النبي ﷺ وخلفائه الراشدين المهديين.

فأهم صفات الفرقة الناجية أن تكون علىٰ ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وخلفاؤه الراشدون المهديون، أي: تكون علىٰ السُّنَّة: منهجَها، والذي تدِينُ الله بهِ

(53) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (8/ 22) برقم: (7840).

(54) تقدَّم تخريجه، **يُنظر**: (الحاشية: 6).

(55) أخرجه الطبراني في «الكبير» (18/ 245) برقم: (617) من حديث العِرْبَاض بن سَارِيَة السُّلَمِي رضي الله عنه. قال ابن الملقِّن في «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» (9/ 582): «الحديث صحيح»، وقال ابن عبد البر في «البدر المنير» (9/ 582): «حديث العرباض ثابت»، وقال البزَّار في «البدر المنير» (9/ 582): «هو أصح إسنادًا من حديث حذيفة: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي**»».

ليس قول فلان ولا فلان، بل منهجها السُّنَّة، تدين بالسُّنَّة، وتعمل بالسُّنَّة، وتدعو إلىٰ السُّنَّة، وتنشر السُّنَّة، وتقيم السُّنَّة، وتنصر السُّنَّة، وتؤوي وتعز وتكرم وتحترم وتوقر وتقدم أهل السُّنَّة، وفي المقابل ينبغي أن تكون هذه الطائفة ترفض البدعة، وتحذر من أهل البدعة، وتُعادي أهل البدعة، وتقصي أهل البدعة، ولا تولي المناصب أهل البدعة.

وقد استَبدَّت جماعة «الدولة» بهذا الاسم العظيم الذي يحبه جميع المسلمين وهو جماعة المسلمين، ولا شك أن كل حريصٍ علىٰ رفعة الإسلام يحب أن يكون للمسلمين جماعة عظمىٰ، ولكن الأمر الذي لا بد من فهمه هو أن الجماعة إن اجتمعت علىٰ البدعة ونشرتها ونصرتها فليست هي الجماعة؛ قال الشاطبي رحمه الله: «أَنَّ الْجَمَاعَةَ رَاجِعَةٌ إِلَىٰ الِاجْتِمَاعِ عَلَىٰ الْإِمَامِ الْمُوَافِقِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ **الِاجْتِمَاعَ عَلَىٰ غَيْرِ سُنَّةٍ خَارِجٌ عَنْ مَعْنَىٰ الْجَمَاعَةِ** الْمَذْكُورِ فِي الْأَحَادِيثِ «الْمَذْكُورَةِ»، كَالْخَوَارِجِ وَمَنْ جَرَىٰ مُجْرَاهُمْ»[56].

فإذا تقرَّر عندكَ أخي القارئ أن الصفة الرئيسة في الفرقة الناجية أن تكون ذات عقيدة سُنِّيَّة وسطية صحيحة بعيدة عن الإفراط والتفريط فتعال أخي نتأمل سويًّا في واقع جماعتنا:

(56) «الاعتصام» للشاطبي (ت: الشقير، والحميد، والصيني) (3/ 216).

لا شك أن أمراء الجماعة انتهجوا منهج الغلو في التكفير، وتلبسوا باعتقادات فاسدة مخالفة لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة منها:

◉ تكفير جميع من يحمل السلاح في العالم ولم يكن مبايعًا للجماعة.

◉ تكفير جميع الفصائل المقاتلة في الشام من غير استثناء ومن غير تفصيل وهذا صدر به تعميم رسمي[57] من «اللجنة المفوَّضة» حين كان يرأسها «العدناني»؛ ولذلك استقر أمر «الدولة» علىٰ استتابة جميع من يأتي إليها ليبايعها وكان منضمًّا لأي فصيل من الفصائل المقاتلة في الشام، وقد لَقِيْتُ إخوةً مستتابين من «جند الأقصىٰ»، ومستتابًا آخر كان في «الحزب الإسلامي التركستاني لنصرة أهل الشام»، وهؤلاء معروف أنهم ليسوا أصحاب منهج ديمقراطي ولا عَلماني، ومعروف أنهم لم يشاركوا في قتالٍ ضد «الدولة» -علىٰ الأقل في تلك الفترة-؛ فلا تستطيع أن تزعم أنهم ظاهَروا الكفار عليها، بل أعرف أحد الإخوة من سكان ريف «حلب» الغربي لَمَّا جاء ليبايع «الدولة» ودخل «مكتب الانتساب» قالوا له: «هل دخلت مرة مقرًّا من مقرات الفصائل؟، هل شرِبْتَ شايًا مع فصيلٍ من الفصائل؟».

---

(57) بتاريخ: 8 ربيع الأول (1437 هـ).

◉ تكفير من يتوقف في أي فصيل أو طائفة يُكَفِّرونها في الشام، وهذا صدر به تعميم رسمي[58] من «اللجنة المفوَّضة» حين كان يرأسها «العدناني».

◉ تكفير كل من يقاتل «الدولة»، وهذا صرَّح به «العدناني» بقوله: «إنك بقتال «الدولة الإسلامية» تقع بالكفر من حيث تدري أو لا تدري»[59].

◉ التكفير بالظن والاحتمال أو بالمآل، ومثال ذلك أن «العدناني» أمر باعتقال أمراء «منبج» بعد انحيازهم، وقال: «إنْ حاولوا الهروب فاقتلوهم»، فسألوه عن السبب، فقال: «يريدون أن يذهبوا إلىٰ «الصحوات»»!

سُئل «العدناني» عن «جند الأقصىٰ»، فقال: «يُؤْخَذون بجريرة «الجبهة»».

◉ استحلال الغدر بالخصوم بدعوىٰ أنهم مشركون، وأن المشرك يجوز الغدر به ونقض العهد معه، وهذه عقيدة الخوارج الأزارقة الذين هم أشد فِرَق الخوارج غلوًّا، وقيادة الجماعة تتبنىٰ ذلك القول كما هو واضح في مجزرة المستتابين[60].

---

(58) صَدر عن: «المكتب المركزي لمتابعة الدواوين الشرعية» في «اللجنة المفوَّضة»، بتاريخ: 25 شعبان (1437 هـ).

(59) الكلمة الصوتية: «يا قومنا أَجيبوا داعِيَ الله»، الصادرة عن: «مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي»، بتاريخ: الثلاثاء 6 رمضان (1436 هـ).

(60) **يُنظر**: «مجزرة المستتابين» للعبد الفقير، ط 1: «مؤسسة التراث العلمي»، ذُو القَعْدَة (1440 هـ).

«الدولة» قتلت المستتابين في العراق غدرًا، وسَمَّتْهُم مرتدين، مع أنهم جاءوا تائبين، وهذا تكفير مِن غَير مُكَفِّر.

◉ القائمون علىٰ «ديوان الإعلام» يُكَفِّرون طائفةً من علماء المسلمين كالنَّوَوِي وابن حَجَر العَسْقلاني رحمهما الله، والقيادة لم تنكر عليهم ذلك، بل تصر علىٰ تعيينهم علىٰ «ديوان الإعلام» الذي تقول القيادة إنه واجهة «الدولة».

◉ التوقف في جميع الناس فلا يُحكم لهم بإسلام ولا كفر حتىٰ نتبين منهم أنهم مسلمون بأن نمتحنهم، وهذه عقيدة بعض أمراء الجماعة في «لجنة الرقابة المنهجية» التي عيَّنها «البغدادي» مدة، وامتحنتنا في عقائدنا، وهذه عقيدة أمراء الجماعة في «إدلب» قبل أكثر من سنتين، وهذه عقيدة بعض فرق الخوارج الأقدمين الذين جاء ذكرهم في كتب الفِرَق.

◉ تكفير أمة الإسلام بأسرها -ما عدا من يعيش في سلطان الجماعة- لا تعتبره قيادة الجماعة من مسائل الغلو؛ كما حدثني «أبو محمد فرقان» -وزير الإعلام، وعضو مجلس شورىٰ الجماعة-، وقد قال لي في بداية المجلس: «إن «اللجنة المفوَّضة» وكلتني في الجلوس مع الشرعيين لتبيين منهج «الدولة» في بعض المسائل»، وهذه «اللجنة» كان يرأسها حينئذ «العدناني» الذي أعلن في إحدىٰ

الكلمات الصوتية أن تلك المقالة «مِن بدع خوارج العصر»[61]؛ فـ«الدولة» لها علىٰ الإعلام وجه، وفي الواقع لها وجه آخر، وذلك له نظائر كثيرة ليس هذا موضعها.

⦿ تكفير من يخرج من «الدولة»، وذلك اعتقاد بعض أمراء «الرَّقَّة» حين كانت محاصرة؛ ولذلك كانوا يقتلون من يخرج من الحصار تجاه مناطق سيطرة حزب «البي كي كي»، و«الدولة» لم تحرك ساكنًا تجاه هذه الجرائم.

⦿ من لا يعرف حال الطاغوت فهو كافر عند قيادة الجماعة كما قرَّر ذلك «فرقان» في المجلس المشار إليه آنفًا، حتىٰ إنه قال: «إن المصري الذي لا يُكَفِّر «مرسي» فهو كافر وإن كان لا يعرف حاله».

⦿ التأويل عند قيادة الجماعة ليس مانعًا من موانع التكفير في المسائل الظاهرة، كما وضَّح ذلك «فرقان» في المجلس نفسه، وكذلك «أبو مرام الجزائري» في جلستي مع «لجنة الرقابة المنهجية» حين كان يرأس عبد الناصر «اللجنة المفوَّضة»، وهذا القول مخالفٌ لاتفاق المسلمين[62]، وعليه فكل من فعل فعلًا مُكَفِّرًا من الأمور التي يعذر فيها العلماء بالتأويل فهو كافر عندهم.

---

(61) الكلمة الصوتية: «لك الله أيتها الدولة المظلومة»، الصادرة عن: «مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي»، بتاريخ: ذِي القَعْدَة (1434 هـ).

(62) **كما في**: «مجموع الفتاوىٰ» لابن تَيْمِيَّة (12/ 496).

⦿ تكفير من يُسَلِّم نفسه للكفار، وذلك قيل علىٰ بعض المنابر ولم يُنْكَر، وحين كانت تُنكَر بعضُ مظالم «الأمن» في مجالس خاصة فيا ويل من فعل هذه الفِعلة العظيمة الفظيعة!

هذه مجرد أمثلة سريعة، وبسط الكلام عن مظاهر الغلو في الجماعة والرد عليها وتفنيدها وإبطالها بالحجج والصواعق والبراهين الشرعية يحتاج إلىٰ سلسلة مستقلة، نسأل الله التيسير والإعانة.

أخي القارئ، إن كنت مُصرًّا بعد هذا علىٰ أنَّا نحن الطائفة المنصورة، وأنَّ كل جماعة سوانا فهم كفار أو مبتدعة ضُلَّال وهم مخذولون، فها أنَا ذا أعرض لك حُجَجًا تاريخية لا أتوقع أنك تخالفني فيها إن كنتَ منصفًا.

أتذكُر أخي الكريم الخوارج الأزارقة الذين سيطروا علىٰ «الأهواز» و«فارس» و«كرمان»؟، وكانوا أكثر من عشرين ألفًا، وكانوا يُسَمُّون زعيمهم: «أمير المؤمنين»، ويزعمون أن دارهم دار الإسلام الوحيدة، ويَجْبُون الخراج، وَلم تكن للخوارج قطُّ فرقة أكثر عددًا ولا أَشد مِنْهُم شَوْكَة، وكانوا يُكَفِّرون كل من سكن خارج مناطق سيطرتهم، وكانوا يَمتحنون الناس الذين يأتون إليهم؛ ليتأكدوا أنهم علىٰ عقيدتهم، وليتأكدوا أنهم يُكَفِّرُون الطوائف التي يُكَفِّرُونها، وكانوا -بالطبع- يَحْكمون بالشريعة في الجملة، ولم يقل أحد إنهم كانوا يَحْكمون بالقوانين الوضعية، وكانوا يستدلون أيضًا بقول النبي ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَىٰ الْحَقِّ**

ظَاهِرِينَ»[63]، وبَقُوا في تلك المناطق مسيطرين ما يقرب من عشرين سنة؛ فهل قال أحد إنهم هم الطائفة المنصورة؟!، قطعًا لا؛ لأنهم لم يكونوا علىٰ عقيدة سُنِّيَّة صحيحة، بل كانوا غلاة في التكفير؛ فلم تشفع لهم الخصال السُّنِّيَّة التي أظهروها، ولا الشعارات البراقة التي رفعوها، أظن أن الرسالة وصلت، وأنك فهِمْتَني.

أتذْكُر أخي الكريم «دولة الموحدين»؟، أتدري أنها طائفة حكمت المغرب الإسلامي مدة من الزمن؟، أتدري أنها كانت تقاتل في سبيل الله، وتحكم بشرع الله؟، لكن هل تعرف أحدًا قال: «إنها في زمانها كانت هي الطائفة المنصورة»؟، بالطبع لا؛ لأنها كانت علىٰ عقيدة المعتزلة ولم تكن علىٰ عقيدة أهل السُّنَّة.

أَتَذْكُر أخي الكريم «المأمون» و«المعتصم» و«الواثق» الذين قالوا ببدعة خلق القرآن، ونشروها ونصروها، وَوَلَّوا المناصبَ حصرًا لمن يقول بها، وعادوا من يخالفهم فيها، ومع هذا كانوا يقاتلون الكفار، ويقيمون المحاكم الشرعية؛ فهل يَدَّعي أحد أن «المأمون» ومن تبعه علىٰ هذه البدعة المُكَفِّرَة مِنَ الطائفة المنصورة لمجرد أنهم كانوا يُقِيمُون المحاكم الشرعية، ويقاتلون الكفار؟!، بالطبع لا؛ لأنهم لم يكونوا علىٰ عقيدة سُنِّيَّة صحيحة، فلم يمنع عنهم حكمهم بالشرع، ولا جهادهم الكفار من تضليلهم وتبديعهم، بل غاية ما يقال: إنَّ حكمهم بالشرع، وجهادهم الكفار ونحو ذلك أعمالٌ صالحة يُرجىٰ لهم المثوبة عليها، لكن أن يوصفوا بأنهم

---

(63) تقدَّم تخريجه، **يُنظر**: (الحاشية: 15).

هم أهل السُّنَّة والجماعة وأنهم الفرقة الناجية فلا -ولا كرامة-، أظن أن الرسالة وصلت، وأنك فهِمْتَني.

أخي، أما زلت تخالفني فيما قلتُ؟، خذ هذه أيضًا:

إنَّ «الدولة العثمانية» في أغلب زمانها كانت تُقِيم المحاكم الشرعية، ولا تَحْكم بالقوانين، وكانت تقاتل الكفار، بل فتحت «القُسْطَنْطِينِيَّة»، ومع هذا أنت نفسك لا تقول إنها في زمانها هي الطائفة المنصورة؛ لسببٍ واضح جدًّا: أنها هي التي نشرت التصوف في العالم الإسلامي.

فينبغي عرض الأمور على الكتاب والسُّنَّة: فأَيُّما طائفة كانت على السُّنَّة عِلْمًا وعملًا ودعوةً وجهادًا؛ فهي الطائفة المنصورة، وأَيُّما طائفة اجتمعت على البدعة، وانتشرت فيها البدعة، وانتشرت وتمكنت بسببها البدعة؛ فهي فرقة من أهل البدع، شاء من شاء وأبىٰ من أبىٰ.

قال المُنَاوِي ﷺ: «**«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي»** قال البخاري في الصحيح وهم أهل العلم «**قوامة علىٰ أمر الله**» أي: علىٰ الدين الحق؛ لتأمن بهم القرون، **وتتجلىٰ بهم**

ظلم البدع والفتون «لا يضرها من خالفها» لئلا تخلو الأرض من قائم لله بالحجة»[64].

تأمل قوله: «**وتتجلىٰ بهم ظلم البدع والفتون**»، وتأمل بإنصاف حال «الدولة»: هل تجلت بهم البدع وأزيلت؟، أم انتشرت بسببهم وعمت وطمت بدع الغلو في التكفير؟

فإن سألْتَني مستنكرًا: «أتقول إنَّ «الدولة» انتشرت فيها البدعة؟!».

أجبْتُك -بكل ثقة واطمئنان- قائلًا: إنَّ «الدولة» نَشرت الغلو، وانتشر في سلطانها الغلو، ودعمت الغلو، واحتضنت الغلو، واستقطبت الغلو، ونصرت الغلو، وحاربت من يحارب الغلو، ولم تَرُدَّ علىٰ أهل الغلو، ولم تترك كبير مجال للإخوة حتىٰ يَرُدُّوا علىٰ أهل الغلو.

فإن اعترضتَ عليَّ فقلتَ: «إنَّ «الدولة» كانت تَسجن وتُعَزِّر وتقتل الغلاة».

قلتُ لك -بكل ثقة واطمئنان-: إنَّ «الدولة» لا تحارب إلا من يهدد سلطانها، أو قل: من تشك القيادة مجرد شك في أنه يهدد سلطانها، سواءٌ أكان من أهل الغلو، أو من أهل السُّنَّة، أو غير ذلك، بل لا تكاد «الدولة» تعتبر الغلو إلا تكفير «الدولة»،

(64) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمُنَاوِي (6/ 396).

والخروج علىٰ «الدولة»، وتكفير قادة «الدولة»، وتكفير الساكنين في «الدولة»، وما سوىٰ ذلك من بدع الغلو فأمراء «الدولة» أنفسهم متلوثون بكثيرٍ منها، فضلًا عن نوابهم وجنودهم.

فلسان حال جماعتنا الموقرة!:

كَفِّر من شئت، واطعن فيمن شئت، وضَلِّلْ من شئت، وبَدِّعْ من شئت، ولكن إياك أن تقترب من رجالات «الدولة» وقاداتها.

❊ ❊ ❊

وقفة مع رد شبهة أنه جاء في بعض الأحاديث: «وَهُمْ بِالشَّام»

عَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «**لاَ يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلاَ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّىٰ يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ**»، قَالَ عُمَيْرٌ: فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يُخَامِرَ: قَالَ مُعَاذٌ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ[65].

فَإِنْ قلتَ: «ها هو الحديث ينص علىٰ أن الطائفة المنصورة بالشام، و«الدولة» كانت بالشام»؛ **قلتُ لك**: إن الشام فيها يهود ونصارىٰ ونُصَيْرِيَّة ودروز وعَلمانيون ومِن كل مِلَّة ونِحْلة؛ فهل هؤلاء من الطائفة المنصورة؟!

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «فَخِيَارُ أَهْلِ الْأَرْضِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَلْزَمُهُمْ مُهَاجَرَ إبْرَاهِيمَ عليه السلام وَهُوَ بِالشَّامِ. فَالْأَمْرُ مِسَاسُهُ كَمَا هُوَ الْمَوْجُودُ وَالْمَعْلُومُ.

وَقَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ عَلَىٰ بَرَكَةِ الشَّامِ فِي خَمْسِ آيَاتٍ: قَوْلُهُ: ﴿**وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا**﴾ [الأعراف: 137] وَاَللَّهُ تَعَالَىٰ إنَّمَا أَوْرَثَ بَنِي إسْرَائِيلَ أَرْضَ الشَّامِ. وَقَوْلُهُ: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَىٰ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَىٰ الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ**﴾ [الإسراء: 1] وَقَوْلُهُ: ﴿**وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَىٰ الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا**﴾ [الأنبياء: 71]

---

(65) أخرجه البخاري (4/ 207) برقم: (3641).

وَقَوْلُهُ: ﴿**وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَىٰ الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا**﴾ [الأنبياء: 81] وقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿**وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَىٰ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًىٰ ظَاهِرَةً**﴾ [سبأ: 18] الْآيَةُ. فَهَذِهِ خَمْسُ آيَاتٍ نُصُوصٍ. والْبَرَكَةُ تَتَنَاوَلُ الْبَرَكَةَ فِي الدِّينِ، وَالْبَرَكَةَ فِي الدُّنْيَا. وَكِلَاهُمَا مَعْلُومٌ لَا رَيْبَ فِيهِ. فَهَذَا مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَة وَالْغَالِب.

وَأَمَّا كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ فَقَدْ يَكُونُ مُقَامُهُ فِي غَيْرِ الشَّامِ أَفْضَلَ لَهُ -كَمَا تَقَدَّمَ-. وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ لَوْ خَرَجُوا عَنْهَا إِلَىٰ مَكَانٍ يَكُونُونَ فِيهِ أَطْوَعَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ لَكَانَ أَفْضَلَ لَهُمْ. وَقَدْ كَتَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ إِلَىٰ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ يَقُولُ لَهُ: هَلُمَّ إِلَىٰ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ! فَكَتَبَ إِلَيْهِ سَلْمَانُ: إِنَّ الْأَرْضَ لَا تُقَدِّسُ أَحَدًا، وَإِنَّمَا يُقَدِّسُ الرَّجُلَ عَمَلُهُ. وَهُوَ كَمَا قَالَ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ؛ فَإِنَّ مَكَّةَ -حَرَسَهَا اللهُ تَعَالَىٰ- أَشْرَفُ الْبِقَاعِ، وَقَدْ كَانَتْ فِي غُرْبَةِ الْإِسْلَامِ دَارَ كُفْرٍ وَحَرْبٍ يَحْرُمُ الْمُقَامُ بِهَا، وَحَرَّمَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهَا الْمُهَاجِرُونَ فَيُقِيمُوا بِهَا، وَقَدْ كَانَتْ الشَّامُ فِي زَمَنِ مُوسَىٰ عليه السلام قَبْلَ خُرُوجِهِ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ دَارَ الصَّابِئَةِ الْمُشْرِكِينَ الْجَبَابِرَةِ الْفَاسِقِينَ، وَفِيهَا قَالَ تَعَالَىٰ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿**سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ**﴾ [الأعراف: 145].

فَإِنَّ كَوْنَ الْأَرْضِ «دَارَ كُفْرٍ»، أَوْ «دَارَ إِسْلَامٍ أَوْ إِيمَانٍ»، أَوْ «دَارَ سِلْمٍ» أَوْ «حَرْبٍ»، أَوْ «دَارَ طَاعَةٍ» أَوْ «مَعْصِيَةٍ»، أَوْ «دَارَ الْمُؤْمِنِينَ» أَوْ «الْفَاسِقِينَ»؛ أَوْصَافٌ عَارِضَةٌ؛ لَا

لَازِمَةٌ. فَقَدْ تَنْتَقِلُ مِنْ وَصْفٍ إِلَىٰ وَصْفٍ كَمَا يَنْتَقِلُ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ مِنْ الْكُفْرِ إِلَىٰ الْإِيمَانِ وَالْعِلْمِ وَكَذَلِكَ بِالْعَكْسِ.

وَأَمَّا الْفَضِيلَةُ الدَّائِمَةُ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَمَكَانٍ فَفِي الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ**﴾ [البقرة: 62] الْآيَةُ، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿**وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [البقرة: 111] ﴿**بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ**﴾ [البقرة: 112] الْآيَةُ، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿**وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا**﴾ [النساء: 125]»[66]ا. هـ.

* * *

(66) «مجموع الفتاوىٰ» لابن تَيْمِيَّة (27/ 44 – 46).

استشكال وتوضيح

قد يقول قائل: «إن الذي يقرأ كلامك هذا يظن أن الطائفة المنصورة لا بد أن تحوز الكمال في العقيدة والعمل، وهذا باطل».

فأقول: نعم صدقت، هذا باطل، بل هو ضلال مبين، وأنا لم أُرِد هذا؛ فإنَّ الكمال المُطْلَق لله تعالىٰ وحده، والعصمة ليست لأحد دون الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وما دون الأنبياء من الصديقين والشهداء والصالحين ليس من شرطهم أن يكونوا معصومين؛ قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رحمه الله: «فالغرض أن يُعْرَفَ الدليل الصحيح، وإن كان التارك له قد يكون معذورًا لاجتهاده، بل قد يكون صِدِّيقًا عظيمًا؛ فليس من شرط الصديق أن يكون قوله كله صحيحًا، وعمله كله سنة، إذ كان يكون بمنزلة النبي ﷺ»[67].

فالرجل إن كان الغالب عليه السُّنَّة والصلاح في القول والعمل، وينقاد للحق إذا سمعه، ويرجع إليه إن أخطأ فنُبِّه عليه، ويخضع إلىٰ الشرع إذا دُعِيَ إليه، وهو مع ذلك يخطئ في قول أو عمل، ولو كان الخطأ في العقيدة أو الحكم، ولكن الغالب عليه الصلاح والاتباع، وكانت الأخطاء واردة عليه علىٰ سبيل الزلة والعثرة والخطأ والتأويل بحسن القصد مع استفراغ الوسع، فهذا نرجو له العفو والمغفرة، ونرجو له

---

(67) «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» لابن تَيْمِيَّة (2/ 106).

أن يكون من الطائفة المنصورة، وكلنا نعصي ونزل ونخطئ، وما أبرئ نفسي، لكن إن كان الغالب علىٰ الرجل البدعة والغلو في الدين، وسفك الدم الحرام بغير حق، وعدم قبول النصيحة، بل قَتْل الناصحين، ومخالفة الشرع بعد أن تأتيه البينات، وعداوة كل من يخالفه في قول أو عمل؛ فأين هذا من ذاك؟!

أخي الكريم، إن بقيت بعد كلامي هذا مُصِرًّا علىٰ أنَّ جماعة «الدولة» هي وحدها الطائفة المنصورة؛ فقد قال الله تعالىٰ: ﴿**وَمَنْ يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئًا**﴾ [المائدة: 41].

ولقد ذكر الشيخ «أبو عبد الله المهاجر» ﷺ في خاتمة كتابه المشار إليه آنفًا موانع القيام بأمر الله والرجوع إلىٰ الحق، وهي الجهل والهوىٰ وحب الدنيا، وقال عند ذكر الهوىٰ كلامًا نفيسًا منه:

«- «ومخالفة الهوىٰ للحق في الاعتراف بالحق من وجوه:

الأول: أن يرىٰ الإنسان أن اعترافه بالحق يستلزم اعترافه بأنه كان علىٰ باطل؛ فالإنسان ينشأ علىٰ دين أو اعتقاد أو مذهب أو رأي يتلقَّاه من مربِّيه ومعلمه علىٰ أنه حق، فيكون عليه مدة، ثم إذا تبين له أنه باطل: شق عليه أن يعترف بذلك، وهكذا إذا كان آباؤه أو أجداده أو متبوعه علىٰ شيء، ثم تبين له بطلانه؛ وذلك أنه يرىٰ أن نقصهم مستلزمة لنقصه؛ فاعترافه بضلالهم أو خطئهم اعتراف بنقصه...

الوجه الثاني: أن يكون قد صار له في الباطل جاه وشهرة ومعيشة؛ فيشق عليه أن يعترف بأنه باطل؛ فتذهب تلك الفوائد.

الوجه الثالث: الكبر؛ يكون الإنسان علىٰ جهالة أو باطل؛ فيجيء آخر فيبين له الحجة: فيرىٰ أنه إن اعترف كان معنىٰ ذلك اعترافه بأنه ناقص، وأن ذلك الرجل هو الذي هداه؛ ولهذا ترىٰ من المنتسبين إلىٰ العلم من لا يشق عليه الاعتراف بالخطأ إذا كان الحق تبين له ببحثه ونظره، ويشق عليه ذلك إذا كان غيره هو الذي بيَّن له.

الوجه الرابع: الحسد؛ وذلك إذا كان غيره هو الذي بيَّن له الحق؛ فيرىٰ أن اعترافه بذلك الحق يكون اعترافًا لذلك المُبَيِّن بالفضل والعلم والإصابة؛ فيعظم ذاك في عيون الناس، ولعله يتبعه كثير منهم، وإنك لتجد من المنتسبين إلىٰ العلم من يحرص علىٰ تخطئة غيره من العلماء ولو بالباطل حسدًا منه لهم، ومحاولة لحط منزلتهم عند الناس»(68).

– إذًا: «فليس الذي يثير النزاع هو اختلاف وجهات النظر، إنما هو: «الهوىٰ» الذي يجعل كل صاحب وجهة نظر يُصِرُّ عليها مهما تبين له وجه الحق في غيرها،

(68) «التنكيل» للمعلمي (2/ 180، 181).

وإنما هو وضع «الذات» في كفة، و«الحق» في كفة، وترجيح الذات علىٰ الحق ابتداء!»[69].

مع كون ذلك كما أشرنا: عقوبة قدرية لمتبع «الهوىٰ»، وهو لا يشعر!

* وقد جاء من حديث معاوية ﷺ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا فَذَكَرَ: «**أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَبْلَكُمْ تَفَرَّقُوا عَلَىٰ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً فِي الْأَهْوَاءِ، أَلَا وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَىٰ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً فِي الْأَهْوَاءِ، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ، أَلَا وَإِنَّهُ يَخْرُجُ فِي أُمَّتِي قَوْمٌ يَهْوُونَ هَوًىٰ يَتَجَارَىٰ بِهِمْ ذَلِكَ الْهَوَىٰ كَمَا يَتَجَارَىٰ الْكَلَبُ بِصَاحِبِهِ، لَا يَدَعُ مِنْهُ عِرْقًا وَلَا مَفْصِلًا إِلَّا دَخَلَهُ**»[70].

فدلَّ قوله ﷺ: «**يتجارىٰ بهم ذلك الهوىٰ كما يتجارىٰ الكلَب بصاحبه، لا يدع منه عرقًا ولا مفصلًا إلا دخله**»: علىٰ شدَّة تمكُّن «الهوىٰ» من أتباعه، واستحكامه في قلوبهم؛ فلو جئتهم بكل آية: فليس لهم عنه محيد وإن تناطحت الجبال بين أيديهم، ومن يضلل الله فلن تجد له وليًّا مرشدا.

وقد قيل:

---

(69) «في ظلال القرآن» لسيد قطب (3/ 1529).

(70) أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (1/ 7) برقم: (2).

قد تُنكِرُ العَيْنُ ضوءَ الشمسِ من رَمَدٍ   وينكرُ الفمُ طعمَ الماءِ من سَقَمِ[71]

- وأعظم من ذلك وأطم: مسارعة أهل الأهواء إلىٰ رمي أهل الحق بما هم أهله، ومعدنه من اتباع «الهوىٰ»، ولله في خلقه شؤون، وله سبحانه الحكمة البالغة.

* وما أصدق قول المحدث الثقة الزاهد محمد بن كناسة رحمه الله:

إذا اعتادت النفس الرّضاع من الهوىٰ   فإنَّ فطام النفس عنه شديد[72]

* ورحم الله أمير المؤمنين الإمام علي رضي الله عنه حيث يقول: «الهوىٰ عند صاحبه حق ولو ضربت فيه عنقه»[73].

* وعن أبي بكر الوراق رحمه الله، قال: «إذا غلب الهوىٰ: أظلم القلب»[74].

وإذا أظلم القلب هيهات أن يُدرك «الحق» وإن كان كالبدر ليلة تمامه.

---

(71) «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» للسمين الحلبي (9/ 458).

(72) «الأغاني» للأصبهاني (13/ 229).

(73) قال علي رضي الله عنه: «الهوىٰ عند من خالف السنة حق وإن ضُربت فيه عنقه». [«الشرح والإبانة علىٰ أصول السنة والديانة» لابن بطة (ص: 118)]

(74) «روضة المحبين» لابن قَيِّم الجَوْزِيَّة (ص: 482)، و«ذم الهوىٰ» لابن الجوزي (ص: 29).

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ﷺ: «وَكَذَلِكَ مَنْ أَعْرَضَ عَنِ اتِّبَاعِ الْحَقِّ الَّذِي يَعْلَمُهُ تَبَعًا لِهَوَاهُ: فَإِنَّ ذَلِكَ يُورِثُهُ الْجَهْلَ وَالضَّلَالَ حَتَّىٰ يَعْمَىٰ قَلْبُهُ عَنِ الْحَقِّ الْوَاضِحِ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿**فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ**﴾ [الصف: 5]»[75].

وقد أحسن البريق الهُذَلي بقوله:

أَبِنْ لي ما ترىٰ والمرء تأبىٰ عزيمته ويغلبه هواه

فيعمىٰ ما يرىٰ فيه عليه ويحسب ما يراه لا يراه[76]

* ولذا كان الحسن البصري الإمام الكبير يقول: «شَرُّ دَاءٍ خَالَطَ قَلْبًا، يَعْنِي: الْهَوَىٰ»[77]»[78]ا. هـ.

قلتُ: بعضُ من تحاول أن تقنعه بضلال قيادة جماعة «الدولة» وظلمهم وإجرامهم **يقول بلسان حاله أو مقاله:** «أتريد أن تقنعني أنِّي كنت علىٰ باطل خمس

(75) «مجموع الفتاوىٰ» لابن تَيْمِيَّة (10/ 10).

(76) «عيون الأخبار» لابن قتيبة الدينوري (1/ 95).

(77) أخرجه أحمد بن حنبل في «الزهد» (ص: 214) برقم: (1491)، وعبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (1/ 138) برقم: (105)، وأبو بكر بن الخَلَّال في «السُّنَّة» (5/ 33) برقم: (1543).

(78) «أعلام السُّنَّة المنشورة في صفة الطائفة المنصورة» لأبي عبد الله المهاجر (عبد الرحمن العلي) (3/ 506 – 508).

سنين؟!، أتريد أن تقنعني أنه صدق فينا قول مخالفينا: «إنَّا غلاة»؟!، أتريد أن تقنعني أن فلانًا وفلانًا كانوا علىٰ باطل؟!، أتريد أن تقنعني أن أخي فلانًا لم يمت علىٰ عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة؟!».

وهكذا تظل الصدمة به حتىٰ يهدأ ويُقِرَّ بالحق وما تقتضيه شريعة الله تعالىٰ، أو يُصِرَّ علىٰ اتباع الباطل، ونسأل الله العافية.

فلا يصُدَّنَّك أخي المجاهد ذلك الهوىٰ المَقيت والتعصب الأعمىٰ عن اتباع الحق، والرجوع عن مناصرة هؤلاء الظلمة المبتدعة الجهلة الضالين الكذابين الدجالين المفسدين الزائغين، وتمكينهم من رقاب المسلمين؛ فلن يُغْني الأمراء عنك من الله شيئًا.

***

الخلاصة

أَخرُج من هذه الصفحات بنتائج مهمة:

أوَّلًا: حصر الطائفة المنصورة في جماعة بعينها من بين الأمة الإسلامية ضلال مبين كما قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رحمه الله(79).

ثانيًا: للطائفة المنصورة صفات جاءت بها النصوص الشرعية، وهي مختصرة في عبارة: «القيام بأمر الله»، وهي موجودة في أُناس من الأمة الإسلامية كالعلماء والدعاة المصلحين والمجاهدين الصادقين والآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، فمن قام بهذه الصفات الشرعية ونحوها كان من الطائفة المنصورة، وإن لم يكن من أتباع جماعة «الدولة».

ثالثًا: استبداد جماعة «الدولة» علىٰ وجه الخصوص بهذا اللقب الشريف ظاهر البطلان؛ لوجود موانع شرعية ظاهرة في الجماعة.

رابعًا: عناصر جماعة «الدولة» ليسوا علىٰ مرتبة واحدة في ذلك الشأن، بل هم قسمان:

---

(79) **يُنظر**: «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمِيَّة (3/ 346).

القسم الأول: القيادة ومن تبعهم علىٰ الغلو وسفك الدماء المحرمة والابتداع في الدين، فهؤلاء ليسوا من أهل السُّنَّة والجماعة أصلًا، فضلًا عن أن يكونوا مستبدين وحدهم بوصف الطائفة المنصورة؛ فقد قامت بهم أخص صفات الخوارج: الغلو في التكفير، وسفك الدماء المحرمة بغير حق.

القسم الثاني: من شاركوا جماعة «الدولة» في عملٍ مشروعٍ وكان الغالب عليهم السُّنَّة في أحوالهم، والصلاح والاستقامة في أقوالهم وأعمالهم، فهؤلاء نرجو من الله أن يكونوا من الطائفة المنصورة -ونحسبهم كذلك والله حسيبهم-، وهؤلاء كالمقاتلين في سبيل الله، والمرابطين، والدعاة المصلحين، والقضاة العادلين، والآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر ونحوهم.

خامسًا: لا يعني إنكاري أن تكون قيادة الجماعة من أهل السُّنَّة والجماعة والطائفة المنصورة أن أنكر لهم ما قاموا به من أمور شرعية جليلة كجهاد الكفار، وإقامة المحاكم الشرعية -ولو كانت علىٰ الضعفاء-، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلىٰ الله، فهذه أمور لا يحل لنا إنكارها، ويقتضي الإنصاف الثناء عليهم بما كان صالحًا منها، وإن ابتدعوا وغلوا وأسرفوا في الدماء المحرمة، إلا أنهم ما زالوا في دائرة الإسلام، لهم جرائم في حق المسلمين، وأعمال صالحة، وحسابهم علىٰ الله تعالىٰ.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 286].

والحمد لله رب العالمين، والله أعلم، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

كتبه

أبو عيسىٰ المصري

الأربعاء 12 رجب 1442 هـ

❊ ❊ ❊

فِهرِسُ المُحتَوَيَات

❊ ❊ ❊